

بخت رقم (٧)

**الضرائب وتأثيرها علي الصراع السياسي
بين التاج الملكي والبرلمان في أسكتلندا من ١٤٠٦ حتى ١٥١٣م**

د/ يوسف سمير كامل

مدرس التاريخ الإنساني بجامعة دراية

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي بين التاج الملكي والبرلمان في أسكتلندا

من ١٤٠٦ حتى ١٥١٣م

د/يوسف سمير كامل

مدرس التاريخ الإنساني بجامعة دراية

مقدمة:

يأتي شكل الحكم وممارسته السياسية علي أرض الواقع في مجتمع ما دليلاً علي مدي ما وصل إليه من نمو ونضج سياسي عبر العصور التاريخية المختلفة. وقد اختلف نظام الحكم من مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى، فهناك النظام الملكي والنظام البرلماني أو خليط بينهما، ولكل منها إيجابيات وسلبيات، فأحياناً يتغول الحاكم بسطاته، التي تصطدم مع البرلمان عند تمرير قوانين تحقق مصالحه وتؤكد هيمنته وسطوته، وبالتالي فإن البرلمان يكون في صف الملك ويصبح أداة طيعة في يده؛ وأحياناً أخرى يقف البرلمان بالمرصاد للملك، ويكون دوره رقابياً وتشريعياً؛ وخاصة في حالة الدفاع عن مصالح النبلاء في مقابل مصالح التاج.

إشكالية البحث :

تبدو إشكالية البحث في محاولة الإجابة علي التساؤلات الآتية التي تتبادر إلي ذهن من قبيل: ماهية البرلمان الاسكتلندي؟ وكيف نشأ؟ وكيف تطور وارتقي سياسياً؟ وما وظيفة وطبيعة عمل البرلمان في العصور الوسطي عامة وفي أسكتلندا بصفة خاصة؟ وإلى أي مدي كان متغلغلاً في الحياة السياسية وله دور فعال فيها؟ وما هو دوره في مسألة الضرائب وكيف تعامل معها؟ وهل اصطدم بطموحات التاج الاسكتلندي بدءاً من عهد الملك جيمس^(١) الأول^(٢) James I (١٤٠٦-١٤٣٧م) وحتى عهد الملك جيمس الرابع^(٣) James IV (١٤٨٨-١٥١٣م)؟ أم كان أداة طيعة في أيدي هذا التاج؟ أم أن البرلمان وقف في وجهه وتحداه؟ وما هي أبرز مظاهر هذا الصراع السياسي داخل البرلمان وأسبابه؟ وهل حقق كل من التاج والبرلمان مآربه؟ كل هذه التساؤلات سوف يحاول الباحث في هذه الورقة البحثية الإجابة عليها.

نشأة وتطور البرلمان الأسكتلندي:

تعود الإشارة الأولى إلى البرلمان الأسكتلندي على حد ما ورد بالسجلات الأسكتلندية عندما استخدمت كلمة "colloquium"، وتعني "ندوة"، في إشارة إلى اجتماع

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

عقد في عام ١٢٣٥ مداخل بلدة كيركليستون "Kirkliston"^(٤)، ومن ثم يرى البعض أن هذا يعد أول ذكر مكتوب للبرلمان، أو هو أول دليل على وجود الحياة البرلمانية في أسكتلندا. وبالطبع عرف أسكتلندا أيضاً اجتماعات لما عرف بـ "مجلس الملك" "Curia Regies"، الذي كان عبارة عن تجمعات من النبلاء ورجال الكنيسة الذين نصح والملك في قضايا تمس السياسة والعدالة، هذا وكان الفرق بين البرلمان المبكر والتجمعات الملكية السابقة في الغالب طفيفاً. وبحلول منتصف القرن الثالث عشر، بدأت المؤسسات البرلمانية في التطور وخاصة في عملية اختيار الأعضاء^(٥).

وفي الواقع أن تطور البرلمان في اسكتلندا كان على نطاق واسع وبنفس النمط الذي كانت عليه البرلمانات المشكلة داخل ممالك أوروبا إلى حد كبير، حيث جمع بين التقاليد القانونية والإجرائية القائمة في اسكتلندا وبين تقاليد الممالك الأخرى، وفي مقدمتها مملكة إنجلترا، وربما فرنسا أيضاً. وهذا يوضح أن البرلمان الأسكتلندي نما وتطور كغيره من برلمانات الدول الأوروبية الأخرى وتشابه معها في الإجراءات والتقاليد وإن كان ذلك بشكل يناسب ظروف الأسكتلنديين.

وتجدر الإشارة إلي أن مصادر تاريخ البرلمان المبكر ليست جيدة، فالكثير من السجلات ربما تكون قد فقدت نتيجة لمحاولة غزو إدوارد الأول^(٦) Edward I (١٢٧٢-١٣٠٦م) لإسكتلندا. ولهذا السبب، فإن مسألة تحديد كيف ومتى تشكل البرلمان الأسكتلندي، فإن تلك القضية ستظل على الأرجح محل نقاش. ومن المعروف أن كلمة colloquium، التي تبدو في إنجلترا مرادفة لكلمة "البرلمان" كانت تستخدم من حين لآخر في وثائق الحكومة الاسكتلندية من عام ١٢٣٥م، ومع ذلك لا يمكن تمييز أي شيء تقريباً حول هذه الجمعيات، خاصة حول ما يدور فيها من اجتماعات^(٧).

ويلاحظ أن الفترة الواقعة بين عامي ١٢٣٥ و ١٢٨٦م أحدثت إشكالية لدى المؤرخين حول مصطلح البرلمان، وحول وجوده من عدمه، لما أصاب هذا النوع من الاجتماعات من غموض حول تعريفه أو إطلاق لفظة "برلمان عليها"، كما هو الحال عند تعريف الاجتماع الذي عقد في بلدة كيركليستون عام ١٢٣٥م، ولعل أن الغرض الرئيسي من تلك التجمعات المبكرة كان غير معروف - سواء أكانت سياسية أو قضائية أو تشريعية، هو ما أحدث هذا لغموض حول التعريف، ومن ثم فلا توجد معلومات مؤكدة يمكن استخدامها للتأكيد على بداية ظهور البرلمان بشكل قاطع؛ بخلاف اللحظة التي بدأ

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

فيها الاسكتلنديون المعاصرون بالإشارة إلى مجالسهم في المصادر الرسمية إما عن طريق كلمة Parliamentum أو الندوة. وذلك من خلال ندوة كيركليستون التي عقدت عام ١٢٣٥م، التي ربما كانت هذه أول جمعية يُشار إليها على هذا النحو، وتختلف بأي شكل من الأشكال عن المجالس الملكية^(٨).

ويلاحظ أن ممالك العصور الوسطى قد تطورت برلمانيا من مجلس الملك العظيم حيث اكتسب النبلاء البارزون في العالم إدراكاً واعياً ذاتياً لقدرتهم على التأثير والتدقيق على الحكام. وغالباً ما اكتسبت هذه المجالس الجديدة وظيفة قضائية مع القدرة على الموافقة على التشريعات، معبرة عن الرأي القائل بأنه لا يمكن إصدار القوانين دون التوافق حول الموضوعات التي تعالجها هذه القوانين. كما أصبحت هذه المجالس بارزة سياسياً بسبب المصادمات بين الملك والرعايا، وبصفة خاصة حول مسألتها الضرائب والحرب. ورغم أن السجلات سيئة للغاية بحيث لا تصدر أي حكم مؤكد بشأن الدور الأساسي للبرلمان قبل وفاة الإسكندر الثالث^(٩) Alexander III (١٢٤٩-١٢٨٦) عام ١٢٨٦م، إلا أن المجتمع قام بممارسة قوية التأثير على الضرائب والتشريعات في وقت مبكر. ومع ذلك، لم يتم تحديد مفاهيم السلطة الجماعية بشكل صريح حتى قسم اليمين البرلمانية لعام ١٤٤٥م من قبل جيمس الثاني^(١٠) James II (١٤٣٧-١٤٦٠) الذي تعهد وأقسم بالألا يمرر أية قرارات برلمانية دون موافقة نواب البرلمان.

وهناك بعض الملاحظات التي تتضح رغم أن معرفتنا بالجمعيات والبرلمانات في القرنين الثاني عشر والثالث عشر نادرة بسبب فقدان السجلات البرلمانية، وهذه الملاحظات من أهمها أن الاسكتلنديين - لسبب واحد - أنتجوا مجموعة قوانينهم الخاصة التي من المحتمل أنه تم التوصل إليها من قبل الملوك مع مجالسهم والإدارة القضائية، وبتعبير آخر فإن الهيئات التي تشارك العديد من الوظائف التي نظر إليها لاحقاً أصبحت ميزة للبرلمانات. والجدير بالذكر أيضاً أن البرلمان لم يكن الشكل الوحيد للجمعية التمثيلية، على سبيل المثال قام مجلس عام الكنيسة الاسكتلندية بهذه الوظيفة أي بالجمعية التمثيلية^(١١).

وعند تحليل السجلات البرلمانية المبكرة القليلة يتضح أن المرحلة النهائية في البرلمان التي أصبحت بارزة - أو على الأقل كلمة "البرلمان" المستخدمة - لم تكن مرتبطة بالعدالة، أو تقديم المظالم ضد الملك، أو فرض الضرائب، ولكن مع الظروف

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

السياسية التي نشأت بعد وفاة ألكسندر الثالث عام ١٢٨٦. وهي : غياب ملك ناضج بعده، الأمر الذي اضطر معه الاسكتلنديون إلى الابتكار والتطور. وقد فعلوا ذلك من خلال آلية الوصاية واعتماد مجالس كبيرة، أو برلمانات، للقيام بدور استشاري وإشرافي، وربط هذه الهيئات بفكرة السلطة المخولة في "مجتمع المملكة الاسكتلندية". استبدلت كلمة البرلمان "Parliamentum" بكلمة الندوة بعد عام ١٢٩٠م كمصطلح للإشارة إلى بعض المجالس ذات الأهمية، ولكن بشكل مثير للاهتمام لم تستخدم بأي انتظام بين الاسكتلنديين. وبدلاً من ذلك، يبدو أنه تم تبنيها عند الضرورة عند التفاوض مع إنجلترا حول وضع أسكتلندا في المستقبل. نشأ هذا على حد سواء عند مناقشة اتحاد التاجين الإنجليزي والأسكتلندي الذي أقرته معاهدة بيرغام^(١٢) Bergham في عام ١٢٩٠ في الوقت الذي طالب فيه الأسكتلنديون باستمرار وجود "برلمان" أسكتلندي مستقل قبل تأسيس مؤسسة بهذا الاسم^(١٣). تم الحفاظ على قاعدة إشراك البرلمان في الحكومة بعد اختيار جون باليول^(١٤) John Balliol (١٢٩٢-١٢٩٦م) كملك في عام ١٢٩٢م. حاول الملك الجديد جون باليول استخدام البرلمان لإثبات سلطته على المملكة، في حين لعب البرلمان أيضاً دوراً في السعي إلى إعادة توحيد المجتمع المنقسم وكذلك في التصدي له. وقد أجبرت الأزمات السياسية المتكررة بعد وفاة ألكسندر الثالث وظروف عهد جون باليول على الابتكار - من قبل الاسكتلنديين - الأمر الذي جعل مصطلح "البرلمان" شائع الاستخدام، وما يهمنا هو أن البرلمان الاسكتلندي تطور كغيره من المؤسسات وأصبح له دور كبير في مناقشة كافة الأمور التي تمس المملكة الاسكتلندية.

البرلمان الاسكتلندي (طرق تشكيله وأماكن انعقاده):

أما عن تكوين وعضوية البرلمان الاسكتلندي، ومكان انعقاده نتساءل الآن عن يمكنه الحضور في البرلمان والمشاركة في جلساته وفعالياته أو من يتمتع بعضويته؟ إن عمل البرلمان كان معبراً عن الطبقات الاجتماعية في أسكتلندا وممثلاً لها وتم تشكيله بشكل أساسي من قبل الحاضرين به وهم: الفئات الثلاث الحاضرة لجلساته وهم : النبلاء والبارونات بمختلف فئاتهم، ورجال الدين والطبقة الوسطى (البرجوازية)، والتي تشمل: التجار والصناع والحرفيين^(١٥).

ومن الملاحظ أن البرلمان الاسكتلندي تكون من ثلاثة فئات من النواب يمثلون مجتمع المملكة الاسكتلندية فيما عرف بـ "Three Estates" الفئة الأولى من رجال

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

الدين (الأساقفة ومقدمي الأديرة) أو بعبارة أخرى الذين يصلون، وتشمل الفئة الثانية النبلاء بكل درجاتهم أو الذين يقاتلون، أما الفئة الثالثة؛ فنضم مندوبي أو مفوضي أو ممثلين عن الطبقة المتوسطة أو البرجوازية^(١٦) أو الذين يعملون وتشمل التجار والصناع والحرفيين وغيرهم. وهذا التسلسل البرلماني كان في شكل هرمي بحيث نجد أعلى الهرم أو في قمته الفئة الأولى من نواب البرلمان وهم رجال الدين أو ممثليهم بمختلف درجاتهم، وفي منتصف الهرم يوجد فئة نواب البرلمان من طبقة النبلاء ومن علي شاكلتهم، وأخيرا تقع في أسفل الهرم الفئة الثالثة من نواب البرلمان، وهم الطبقة الوسطى أو ممثليها، ويوضح هذا التسلسل الهرمي للبرلمان انعكاسا واضحا للمجتمع الاسكتلندي بمختلف طبقاته.

وهنا نجد أنفسنا أما تساؤل: وهو ما هي القوة المهيمنة داخل البرلمان الاسكتلندي؟ أو من كان صاحب الكلمة العليا على قراره؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نضع في الحسبان أن دور كل فئة في البرلمان يختلف اختلافاً كبيراً. وبالنسبة للفئة البرلمانية الثانية أي: فئة النبلاء في البرلمان الاسكتلندي؛ يلاحظ أنها كانت القوة المهيمنة في البرلمان. لأنها كانت دائما تقريبا عددياً أكبر الفئات، ففي بعض الأحيان يفوق عددها عدد القوى المشتركة المجتمعة لرجال الدين والبرجوازية أو الطبقة الوسطى^(١٧).

ففي عهد جيمس الأول كانت الفئة البرلمانية الثانية أي: النبلاء هي التي لعبت الدور الأبرز في هزيمة مطالبه الخاصة بالضرائب، وكانت الفئة البرلمانية الثانية أو فصيل منها، أساسا وراء نقد الملك في أكتوبر عام ١٤٣٦م بسبب سياسته الضريبية. وقد أكد تطور مجلس اللوردات في البرلمان على أهمية النبلاء داخل البرلمان الذي كان بمثابة المنتدى الرئيسي للتواصل بين التاج الملك والأقطاب المألوفة له. كانت الفئة البرلمانية الثانية (أي: النبلاء) هي التي لجأ إليها جيمس الثاني في البرلمان خلال الحرب الأهلية مع دوغلاس^(١٨) Douglas، وهم الذين كانوا الفئة المسيطرة على البرلمان وعلي لجنة المواد الدستورية والتشريعية البرلمانية Lords of Articles في ١٤٧٩-١٤٨٢م - تلك اللجنة التي كانت مسؤولة عن صياغة أي مواد قانونية ودستورية تشريعية تخرج عن البرلمان الاسكتلندي- وهذه الهيمنة والسيطرة على الأحداث البرلمانية ليست مفاجئة ولا توحى بدور غير مهم للفئات البرلمانية الأخرى. إن الفئة الثانية كانت ببساطة أكبر الفئات، والأكثر ثراءً ونشاطا سياسيا، وكانت من الناحية

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

النظرية على الأقل، ممثلة لعدد لا بأس به من الاسكتلنديين؛ أما الفئة الأولى وهي رجال الدين، فمن الملاحظ أن رجال الدين تقاسموا إلى حد كبير المصالح مع البارونات، وحضروا البرلمان لمصالحهم الكبيرة مع ملاك الأراضي، وأقطاب الكنسية الآخرين، والمستشارين، والبيروقراطيين والسياسيين. وكفئة برلمانية بدت أنها قد تمارس نفوذا غير متناسب تقريبا مع حجمها الذي انخفض في بعض الأحيان في عهد جيمس الثالث^(١٩) James III (١٤٦٠-١٤٨٨م) إلى مستويات منخفضة للغاية - فعلي سبيل المثال كان هناك أربعة عشر رجل دين فقط كانوا حاضرين في برلماني نوفمبر ١٤٦٩م و١٤٧٢م مقارنة بأربعة وخمسين بارونا^(٢٠). ورغم ذلك، هناك عدد من الحالات الهامة لرجال الدين فهم وحدهم الذين أصدروا تشريعات بالغة الأهمية. وخير مثال علي ذلك ما حدث بوضوح في برلمانات ١٤٧٢ و ١٤٧٣م، عندما قاد رجال الدين الطريق في التشريعات البرلمانية التي تهاجم خطط جيمس الثالث للذهاب إلى الخارج^(٢١). وإذا كان الأمر يتعلق بالفئة البرلمانية الأولى يلاحظ تحول البرلمان في عام ١٤٣١م عندما طلبت الفئة البرلمانية المكونة من رجال الدين المساعدة لرعاية الضرائب والاهتمام بها. ويبدو أن جيمس الأول حاول زيادة قوته ونفوذه على حساب الكنيسة، وقد أدى إلى حدوث مقاومة كبيرة له، لا سيما من أبرشية سانت أندرو^(٢٢) St Andrews، وأسقفها هنري وارلدو^(٢٣) Henry Wardlaw. إن الطبيعة الهرمية بقوة للكنيسة تعني أيضا أن رجال الدين في لجنة المواد القانونية كانوا دائما تقريبا أساقفة من ذوي المكانة العليا - من أبرشيات سانت أندروز، وجلاسكو^(٢٤) Glasgow وأبردين^(٢٥) Aberdeen، وهذه حقيقة تعني أنه تم اختيار الشخصيات القوية عموماً في اللجنة بغض النظر عن علاقة الملك معهم.

أما عن الفئة البرلمانية الثالثة؛ فهي البرجوازيين أو الطبقة الوسطى، ويلاحظ انه لم تشارك الطبقة الوسطى في هذه الأدوار والأهداف مع الفئات الأولى والثانية بنفس الدرجة. لقد كانت الفئة السياسية الأقل نفوذا إلى حد بعيد، ويبدو أن البرجوازيين حضروا إلى البرلمان خصيصا للتعامل مع عدد كبير من التشريعات غير السياسية عموما والتي تتعلق بالتجارة وإدارة مدنهم، وأخذت هذه الفئة البرلمانية دورا أقل وضوحا بكثير مما أثار مخاوف الفئات البرلمانية الأخرى. ومع ذلك، لعبت الطبقة البرجوازية دورا هاما في دفع الضرائب، لا سيما في عهد جيمس الأول، حينما عجز الملك عن

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

جمع المال من رجال الدين والبارونات والنبلاء، فقادته حاجته للمال إلى الاعتماد الشديد على البرجوازيين الذين قدموا الغالبية العظمى من الأموال التي تم جمعها. في المقابل تظهر البرلمانات المبكرة بعد ١٤٢٤م اهتماما أكثر من المعتاد بشؤون المدن والفئة البرجوازية، على الرغم من أن الكثير من التشريعات قد ألغيت لاحقا. وهكذا يبدو أن الطبقة البرجوازية كانت قادرة على التفاوض الجماعي، والضغط بما يحقق مصالحها من ناحية، ويحفظ حقوقها في التمثيل النيابي البرلماني من ناحية أخرى، وإن كان ذلك سيكون حسب الحاجة للمال، فبطول عهد جيمس الثالث، كان هناك دليل على انخفاض تأثير ونفوذ البرجوازية. وذلك اتضح في "اجتماع الفئات البرلمانية الموسع" عام ١٤٦٤م، الذي كان له أهمية سياسية كبيرة حيث تم استبعاد الفئة البرجوازية^(٢٦).

أما عن مكان انعقاد البرلمان الاسكتلندي، فمن الملاحظ أن مكان عقد البرلمان الاسكتلندي تعدد بمرور الوقت، ويمكن القول أن أعضاؤه التقوا واجتمعوا برلمانيا في عدد من المواقع المختلفة طوال تاريخه. بالإضافة إلى أدنبرة^(٢٧) Edinburgh عقدت اجتماعات برلمانية مدن بيرث^(٢٨) Perth، وستيرلنغ^(٢٩) Stirling، وسانت أندروز St Andrews، ونددي^(٣٠) Dundee، ولينليثغو^(٣١) Linlithgow ودفنير ملين^(٣٢) Dunfermline، وجلاسكو Glasgow، وأبردين Aberdeen، وإينفيرنيس^(٣٣) Inverness وبيرويك Berwick^(٣٤).

أما عن الحضور في البرلمان فكان جيدا بشكل عام، ويشمل نطاقا جغرافيا واسعا بحيث يمثل الشمال والغرب والجنوب والشرق، كما يمثل لا سيما المناطق الواقعة تحت تأثير أمراء الجزر "Lords of Isles" والتي تظهر مستويات ضعيفة بشكل ملحوظ في الحضور من جميع الفئات البرلمانية. وذلك بسبب ولاءهم لملك معين أو فصيل ما مما يجعل حضورهم عموما ضعيفا في البرلمان أو المجلس العام.

معالم هامة نحو تطور البرلمان الاسكتلندي:

من الملاحظ أنه في عام ١٢٣٥م كان البرلمان أو برلمان الندوة الذي كان عبارة عن تجمعات من النبلاء ورجال الكنيسة الذين يقدمون النصح للملك في أمور سياسية وقضائية فيما عرف باسم "المجلس العظيم للملك"، ثم أعلن رجال الدين عام ١٣٠٩م تأييدهم للملك روبرت بروس^(٣٥) Robert Bruce في عام ١٣١٤م - عقب انتصاره في معركة بانوكبيرن^(٣٦) Bannockburn - في البرلمان وكان أول ذكر لكلمة Three

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

Estates أي: الثلاثة فئات التي شكلت البرلمان الاسكتلندي رجال الدين أو الكنيسة والنبلاء والطبقة الوسطى البورجوازية أي: مفوضي او مندوبي المدن الذين تم ذكرهم علي عملة للملك داود الثاني⁽³⁷⁾ David II (1324-1371م)، وفي عام 1424م في حكم الملك الاسكتلندي جيمس الأول (1394-1437م) بدأ تسجيل أعمال البرلمان باللغة الاسكتلندية التي يفهمها معظم الاسكتلنديين بعد أن كانت تتم باللغة اللاتينية الرسمية في ذلك الوقت، وكانت أعمال البرلمان فيما يتعلق بالمناجم الملكية هي أقدم عمل برلماني مسجل يذكر مناجم الذهب والفضة التي يمتلكها الملك، وفي عام 1425 و 1426م استعرض البرلمان عضلاته عندما حاول الملك جيمس الأول مرات جعل البرلمان أكثر طاعة له وشملت التغييرات التي من شأنها أن تجعل البرلمان يشبه البرلمان في إنجلترا ، ولقد فشلت هذه التغييرات، مما ساعد البرلمان في الحفاظ علي صوت قوي ومستقل في كثير من الأحيان لمدة قرنين من الزمان، وفي عام 1436م كانت هناك محاولة فاشلة لتضييق الخناق والتطاول علي السلطة الملكية، ففي لوحة من القرن السادس عشر الميلادي بعنوان ترسانة الأسلحة "فورمان أموريال Forman Amorial تظهر جيمس الأول وزوجته جوان بوفورت Joan Beaufort ترتدي فستانا مصنوعا من الشعر وكان السير روبرت جراهام هو المتحدث باسم الفئات البرلمانية الثلاث النبلاء ورجال الدين ومفوضي المدن أو الطبقة الوسطى البرجوازية ، وقد حاول روبرت جراهام هذا التطاول علي جيمس الأول وإحراجه- وكان روبرت جراهام هذا يتحدث باسم كل الثلاثة فئات البرلمانية- مخاطبا الملك بأسلوب غير لائق بقوله "في مملكتك"، ويبدو أنه لم يتم إعطاء التحية الواجبة للملك جيمس الأول كذلك - مما أدى لإلقاء القبض عليه وسجنه، ثم اطلق سراحه، وشارك في مقتل الملك في بيرث Perth في 21 فبراير عام 1437م. وفي عام 1445م أثناء حكم الملك جيمس الثاني الذي حكم من 1437-1460م، ويلاحظ أن حكمه كان غير مستقرا لأنه في هذه الفترة تشابكت وتصادمت فيها مجموعات مختلفة من أجل السلطة في أسكتلندا وتصارعت سياسياً أي: الحرب الأهلية مع دوجلاس وأسرته كما سبق القول، وأقسم الملك في عام 1445م بعدم التغيير في التشريعات (القوانين) دون موافقة البرلمان. وفي عام 1455م تم وضع كود أو رقم علي كل زي أو ملابس لأعضاء البرلمان ويظهر هذا من خلال عرض مطبوع من القرن السابع عشر في عام 1685م بعنوان "Riding of Parliment" يمثل موكب الخيل الملونة الذي تم في

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

افتتاح كل جلسة برلمانية ، وقدم البرلمان لأعضائه زيا خاصا كان عبارة عن نوع من العباءات المخمليات يمكن أن يرتديه الأعضاء يجب أن يكون لونه متناسقا مع نوع الفراء، وأي شخص يرتدي ملابس مخالفة يتم تغريمه عشرة جنيهات إسترليني.

كما أنه في عام ١٤٥٨م أمر البرلمان بذبح الذئب والتخلص منها بإصدار قانون يأمر فيه ملاك الأراضي بالبحث عن الذئب داخل أراضيهم وذبحها والتخلص منها بل ومطاردتها واصطيادها؛ وقد عقد البرلمان أربع مرات في السنة وتم تعويض الصيادين بدفع ستة بنسات لكل رأس ذئب، وأدت مثل هذه التدابير إلي انقراض الذئب في أسكتلندا بحلول القرن الثامن عشر. وفي عام ١٤٧١متم إصدار قانون برلماني يحرم ويحظر الناس من ممارسة لعبتي كرة القدم والجولف؛ لأنه كان يعتقد أنهما من الأنشطة الترفيهية وأنهما من الانحرافات اليومية للعمل، فتم حظر كرة القدم والجولف في القرن الخامس عشر وكان علي الرجال في سن القتال يجب عليهم ممارسة الرماية؛ لأنها تعطيهم مهارة أكثر مفيدة للدفاع عن النفس ضد أي مهاجمين. وفي عام ١٤٩٦مصدر قانون التعليم الأول بالبرلمان، وكان التعليم أكثر انتشارا جغرافيا واجتماعيا في أسكتلندا ومعظم الدول الأوروبية الأخرى وأقر البرلمان قانونا يجعل التعليم إلزامي من سن الثامنة لأبناء البارونات وملاك الأراضي الأثرياء، وكان السبب وراء هذا الفعل هو ضمان أن الناس الذين أصبحوا عمد للمدن وقضاة لديهم فهم صحيح للقانون^(٣٨).

وهكذا تطور البرلمان الاسكتلندي من مجلس للملك وندوة وجمعيات تمثيلية للأعضاء إلي برلمان بمعناه المعروف ممثلا لكل الفئات والطبقات الاجتماعية في أسكتلندا، وإن كان قد تبلور وارتقي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، ولعب أعضاؤه دورا بارزا في الحياة النيابية، وتصدوا مرارا وتكرارا لمحاولات التاج فرض سيطرته وبصفة خاصة في مسألة الضرائب التي كانت لب موضوع الصراع بين ممثلي الشعب الاسكتلندي والتاج الملكي.

وفيما يتعلق بمسألة الضرائب ودورها في الصراع السياسي بين التاج والبرلمان في المملكة الاسكتلندية من ١٤٠٦ حتي عام ١٥١٣، نلاحظ أنه يتبادر إلي الذهن عدة تساؤلات من قبيل من له الحق في فرض الضرائب؟ هل كانت هذه الضرائب تفرض بصورة منتظمة في كل البرلمانات في أسكتلندا أم لا؟ ولماذا تفرض الضرائب؟وعلي

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

من؟ وما هي مظاهر الصدام بين الملك والبرلمان، وأمثلة علي الصدام بين الملك والبرلمان في مسألة الضرائب؟

حق فرض الضرائب بين التاج والبرلمان:

ينبغي الإشارة إلي أنه إذا تم النظر إلي البرلمان الاسكتلندي ونظيره الإنجليزي في تلك الفترة يلاحظ عدة فروق متمثلة في أن علاقة التاج مع البرلمان كانت تتوقف علي الأهمية الممنوحة للضرائب في إنجلترا؛ لأن أعضاء البرلمان كانوا على استعداد للاستفادة من التأثير الكلي لأي مزايا تنتج عن حاجة التاج الدورية للضرائب، وكان مجلس العموم الإنجليزي قادرا على تعزيز موقفهم. أما في أسكتلندا؛ فالمسألة تختلف اختلافا كبيرا، فعلى النقيض من ذلك، كانت الضرائب غير منتظمة للغاية. والأهم من ذلك أن البرلمان ربما يكون ليس لديه الحق الحصري في فرضها. وبالتالي ، فإن النواب البرلمانيين في أسكتلندا بالفعل لا يتمتعون بنفس الفرص التي يتمتع بها نظرائهم في إنجلترا. وذلك لعدة أسباب: أولاً: احتمال أن البرلمان أراد تعزيز مكانته من خلال حاجة التاج للمساعدة المالية - يجب أن يكون بالتأكيد قد تم تخفيضها من خلال وجود مؤسسات بديلة قد يلجأ إليها التاج. وثانياً: إن عدم وجود ضرائب منتظمة كان له أثر علي الضعف في موقف المساومة من نواب البرلمان ضد التاج. في نفس الوقت، كانت هناك مناسبات ظهر فيها البرلمان أكثر استعدادا لمنح الملك كل ما يطلبه على ما يبدو دون شرط.

يمكن القول أن البرلمان كان بالتأكيد على استعداد جيد للسماح للضرائب لتكون خارج سيطرته. ومع ذلك لم يكن مسموحا للتاج دون سؤال، باستخدام المؤسسات البديلة التي يمكن أن توافق علي منحه ضرائب وهي: المجالس العامة والجمعيات المكونة من نواب البرلمان من أجل تخطي الفئات البرلمانية الثلاث رجال الدين والنبلاء والطبقة الوسطي أو البرجوازية. وكان الاتجاه المؤكد السائد لدي النواب البرلمانيين هو الإصرار على أن منح الضريبة يتطلب موافقة الثلاثة فئات البرلمانية داخل أو خارج البرلمان. وقللت الممارسة الخاصة بضم الممتلكات إلى التاج من حاجة التاج، في الظروف العادية من اللجوء إلى البرلمان أو نوابه للموافقة علي منح الضرائب للتاج الاسكتلندي. إذا بدا هناك أن أصبحت الضرائب مسألة خلاف بين نواب البرلمان والتاج.

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

وقد كتب لينيس Llnes في القرن التاسع عشر عن مسألة فرض الضرائب بقوله : " كان الحق في فرض الضرائب هو الاختبار الشائع والأكثر ملائمة من السلطة التشريعية العليا المخولة في البرلمان"^(٣٩). يمكن القول إن الحقيقة الأكثر أهمية حول فرض الضرائب في أسكتلندا كانت أن البرلمان لم يكن لديه الحق الحصري في هذه المسألة. ومن المحتمل أن المجالس العامة كان لديها القدرة على فرضها وأن جمعيات النواب كانت بلا شك لديها تلك القدرة والسلطة.

وهكذا فإن الاستنتاج القائل بأنه لا يمكن تقوية موقف البرلمان إلا إذا كان حقه في فرض الضرائب يبدو مقنعاً ففي أسكتلندا، كما في الولايات الأخرى، كان لابد من تبرير فرض الضرائب من خلال سبب أو ذريعة فورية علي حد تعبير موراي^(٤٠) Murray. **عملية فرض الضرائب في أسكتلندا:**

يتبادر إلي الذهن سؤال هام وهو : لماذا تفرض الضرائب أو بعبارة أخرى ما هو سبب الموافقة علي فرض الضرائب أو تحصيلها من قبل التاج الاسكتلندي؟ يلاحظ أنه تم منح فرض الضرائب لأغراض عديدة مثل: دفع نفقات الزيجات الملكية، ودفع نفقات السفراء، وتنظيم الدفاع عن البلاد وغير ذلك، وخير مثال علي ذلك أنه في يوليو ١٤٧٣م لم يعبر نواب البرلمان بمختلف انتماءاتهم ليس فقط عن استيائهم من اقتراح الملك جيمس الثالث للسفر إلى الخارج، بل أكدوا أيضا اعتماد الملك على مساهمة مالية التي في هذه المناسبة وقفوا لها بالمرصاد ورفضوا منح ذلك للملك^(٤١). ويلاحظ في هذه الحالة أن البرلمان كان على استعداد واضح لجعل الاعتماد المالي للملك وسيلة للتأثير على تصرفات الحكومة. كما يبدو من المرجح أنه في تلك المناسبات عندما كانت فئات نواب البرلمان الثلاث النبلاء ورجال الدين والطبقة الوسطي البرجوازية من صناع وتجار وحرفيين على استعداد للموافقة على فرض الضرائب، انتهزوا الفرصة للتأثير على الأحداث عندما كانت هناك حاجة ماسة للضريبة من قبل التاج وهنا يتجلى الصدام بين الطرفين كل يحاول تحقيق مصلحته.

وهناك مثال آخر علي ذلك وهو: تصويت البرلمان في عام ١٤٩٣م لإنهاء مهمة التفاوض مع فرنسا أو دفع مبلغ لزواج الملك جيمس الرابع من أميرة من البيت الملكي في فرنسا أو إسبانيا في عام ١٤٩٣م. وجاء في سجلات البرلمان عن هذا الموضوع: ثانياً، بما أن سيدنا صاحب السيادة هو الآن بنعمة ورحمة الله مؤهل بما يكفي لإكمال

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

رباط الزواج المقدس من أميرة نبيلة ولدت ونزلت من منزل شريف يتسم بالكرامة، فإنه بالتالي في هذا البرلمان الحالي ينصح ويؤكد إلى أنه سيتم إرسال سفارة شريفة إلى نواحي فرنسا وإسبانيا وغيرها من الأماكن التي سيتم تعيينها وتضم الأسقف وسيد البرلمان وكاتب وفارس ومعهم خمسين من الخيل لتقديم المشورة، والمناقشة وإنهاء المسألة المذكورة، مع تعيين لجنة كاملة للقيام بذلك. وقد تم الاتفاق على طول رحلتهم ونفقاتهم والتي ينظمها ويشرف عليها هذا البرلمان الحالي بمبلغ خمسة آلاف جنيه إسترليني، ليتم جمعها على النحو التالي: مبلغ ألفي جنيه إسترليني من رجال الدين، وألفي جنيه إسترليني من البارونات، وألف جنيه إسترليني من البرجوازيين. وسيتم جمع مبلغ ألفي جنيه إسترليني من البارونات والملوك الأحرار وليس من عامة الناس، وسيتم تقديم هذه المساهمة من الآن وحتى ١٥ يناير، وعلى صاحب السمو أن يرسل فوراً كاتباً أو مشرفاً إلى فرنسا وإسبانيا وأماكن أخرى مفيدة لرؤية الأميرات الشريفات والنظر فيها وفقاً لكرامة وشرف وسعادة سيدنا صاحب السيادة، مع خطابات الاعتماد التي يحملها وكتابة تقرير عنها وإبلاغ سيدنا الملك به^(٤٢). وهذا يبين لنا أن سبب فرض الضرائب هو زواج الملك جيمس الرابع، وفي مقابل ذلك أراد فرض ضريبة، ولكن الأمر يحتاج موافقة البرلمان عليها، وفي هذا المثال يتضح أنه نواب البرلمان لم يكونوا مضمونين بالنسبة لجيمس الرابع لتوفير المال للمفوضين الذين سيتم تعيينهم من أجل ترتيب زواج الملك، فقانون الموافقة على التمويل اللازم شمل شرط أن موافقة نواب البرلمان كانت ضرورية لإتمام هذه المسألة. وتم سن هذا القانون بتكليف المفوضين لإنهاء تفاصيل الزواج المذكور في فرنسا^(٤٣). إن نواب البرلمان غالباً ما ينتهزون الفرصة للتأثير على السياسة بالمملكة، وهذا يكون حسب حاجة التاج للمال، فلجأ التاج إليهم من أجل الحصول على المال، يمكن تقليص هذه الفرص فقط حسب تصرف الملك أولاً وطلبه المال في وقت لاحق ثانياً.

ومن الملاحظ في أسكتلندا أنه في تلك المناسبات النادرة عند فرض الضرائب، كان نواب البرلمان من الفئات البرلمانية الثلاث وهم: رجال الدين والنبلاء والطبقة الوسطى أو البرجوازيين كانوا قادرين على ممارسة النفوذ في بعض المسائل المهمة جداً. لكن لأن الكثير من الضرائب لم تأت أمام البرلمان نفسه، ولكن أمام المجالس العامة وجمعيات نواب البرلمان. وهذا قد يوحي بأن النفوذ الذي يمارسه البرلمان تضاعف، إن

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

لم يكن ذلك من نوابه أو بسببهم. ولكن لم يكن الواقع كذلك، فالأمثلة العديدة التي ستذكر لاحقا تثبت أن نواب البرلمان وقفوا وتصدوا للتاج الملكي، ولم يوافقوا باستمرار علي كل قراراته ورغباته.

إذا كانت حقيقة أن المجالس العامة وجمعيات نواب البرلمان قد يكون لهما الحق في فرض الضرائب، فهذا شيء يدعو للدهشة والحيرة إلي حد ما، وهذا يقودنا إلي التساؤل حول حقيقة هامة وهي: هل كان البرلمان مستعدا لتقبل هذا الوضع أي: وضع حق المجالس العامة وجمعيات نواب البرلمان في فرض الضرائب؟ نلاحظ أنه في إنجلترا حرص البرلمان علي الاستفادة كلية من سلطته الحصرية وهي: سلطة منح الضرائب؛ أما في اسكتلندا، فالوضع مختلف حيث كان حق فرض الضرائب من قبل المؤسسات البديلة، ولم يعتبر هذا انتهاكا خطيرا لحقوق واستقلال البرلمان. فيلاحظ أنه كان هناك وعي بالحاجة لنواب البرلمان لإعطاء موافقتهم على أي اقتراح لفرض الضرائب. ومع ذلك، ليس هناك سجل للبرلمان على الإطلاق يقصر عليه وحده هذا الامتياز أو احتكاره. على العكس من ذلك، تشير الأدلة إلى بعض الاستعداد من قبل البرلمان لرؤية القرارات بشأن الضرائب خارج أيديه. لذلك يبدو أنه لم تكن هناك مشكلة في 1671م عندما عينت مجموعة من قبل الثلاث فئات البرلمانية لمراجعة وإنهاء بعض الأمور في ما يتعلق "بقرار تحديد مبلغ 3000 جنيه إسترليني تقريبا مقابل نفقات سفير جيمس الثالث. وان كان هذا ضريبة وليست مساهمة، ولكن بناء علي رغبتهم وبمحض إرادتهم^(٤٤).

إن هذا التمييز بين الضريبة والمساهمة كان غير واضح جدا. وقد لاحظ موراي Murray أن جيمس الأول لم يفرض ضريبة لزواج ابنته مارجريت من ولي عهد فرنسا، لكنه طلب من نواب البرلمان بمختلف فئاتهم المساهمة في تحمل النفقة^(٤٥). وهناك شك ولا يوجد دليل علي وجود هيئات أخرى مختصة لفرض الضرائب، إن درجة التسامح التي نظر بها البرلمان لهذا الوضع تبدو مريحة، فهل يشير ذلك إلي أن البرلمان لم يستفيد استفادة كاملة من قضية الضرائب هذه؟ هذا الرأي، مع ذلك، يمكن أن يحيرنا لسببين. أولا: من الممكن المبالغة في مدى ذلك حيث استخدمت المجالس العامة حقها في فرض الضرائب. في الواقع، كان من النادر جدا فرض الضرائب من قبل المجالس العامة، فهناك شكوك حول ما إذا كانت هذه المؤسسة مختصة بالتصرف أم لا،

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

والدليل هنا ليس حاسماً. ثانياً: على الرغم من أن الجمعيات البرلمانية في مناسبات عديدة وافقت علي فرض الضرائب، وحتى في وقت فيه كانت جمعيات نواب البرلمان تتألف في بعض الأحيان فقط من المجلس العام وبعض النبلاء، كان لا يزال هناك اعتراف بالحاجة إلى موافقة جميع الفئات البرلمانية الثلاث. وهناك مخططات مهمة فيما يتعلق بتمثيل البرجوازية أو الطبقة الوسطى وصغار البارونات تتزامن دائماً مع مقترحات بشأن الضرائب. وقد جادل بلفور ميلفيل Belfor-Mellivele وخلص إلي أن البرجوازيين قد أتوا إلي البرلمان لأول مرة في عام ١٣٢٦م عندما وافق الايرلات^(٤٦) والملاك الأحرار والبرجوازيين على دفع عشر إيراداتهم السنوية للملك روبرت الأول حتي يتمكن من المحافظة علي ممتلكاته الملكية مرة أخرى، كان تمثيل الطبقة الوسطى البرجوازية محصوراً في مناسبات التمويل والدعم المادي أو بعبارة أخرى القرارات المالية التي تمس مصالحهم من جهة، أو تدعم التاج مالياً من ناحية أخرى^(٤٧).

ومن الجدير بالذكر أنه في أعوام ١٣٢٦ و ١٣٢٨ و ١٣٤٠ و ١٣٤١م تم استدعاء البرجوازيين إلى البرلمان للمشاركة في قرارات البرلمان المالية، ولا يوجد دليل على أنهتم دعوتهم إلى البرلمان الأخرى التي لم يتم اتخاذ مثل هذه القرارات المالية فيها. لم يكن الهدف في المقام الأول من استدعاء البرجوازية للطبقة الوسطى إلى البرلمان مرة أخرى ضرورة إيجاد مبالغ كبيرة من المال لدفع فدية أو شيء من هذا القبيل، بل أن يؤدي إلى ضمان حضور منتظم لممثليهم ويستمر تمثيلهم وحضور ممثلين عنهم في جميع البرلمانات اللاحقة حيث جلسوا كقناة برلمانية من المملكة. وهذا هو المثال الذي طبق لدفع فدية ديفيد الثاني الاسكتلندي حين أصبح البرلمان هيئة مكونة من "ثلاث فئات"، وهي: رجال الدين، النبلاء والبرجوازية^(٤٨).

استمر هذا النمط وهو: دعوة الطبقة الوسطى أو ممثليها لحضور البرلمان لمناقشة المسائل المالية طوال القرن الخامس عشر. بحيث إذا كانت هناك حاجة إلى وجود البرجوازيين في جميع اجتماعات الفئات البرلمانية في البرلمان والمجلس العام يكون هذا إذا كانت الضرائب مدرجة على جدول الأعمال، ويبدو أنه تم سن وإصدار قانون في برلمان عام ١٥٠٤م يقضي "بأن كل المفوضين والممثلين للطبقة البرجوازية يجب أن يكونوا حاضرين ويضمن تمثيلهم ووجودهم عندما تقدم المساهمات والضرائب للبرلمان

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

للموافقة والتصديق عليها لضمان تصويتهم كفئة من الثلاثة فئات البرلمانية المكونة للبرلمان^(٤٩).

وبالمثل أيضا، إذا تم النظر إلي انتخاب البرجوازيين أو ممثليهم من صناع وتجار وحرفيين وغيرهم في لجنة الفقهاء البرلمانيين التي تعمل علي صياغة التشريعات البرلمانية ومراجعتها يؤكد هذا الانتخاب على العلاقة الوثيقة بين الضرائب ووجود هؤلاء البرجوازيين في البرلمان. ونخلص إلى أن انتخاب البرجوازيين لهذه اللجنة ونسبة الضرائب التي يدفعها الأفراد البرجوازيين، كانتا مرتبطتين ارتباطا وثيقا جدا. إن الميل نحو طلب موافقة الثلاثة فئات البرلمانية علي فرض الضرائب هذا تؤكد في المواقف تجاه تمثيل المقاطعات في البرلمان. فقد دعت إليه الحاجة إلى فرض الضرائب لسداد الفدية للإفراج عن جيمس الأول الذي كان مأسورا بإنجلترا تبدو التفسير الأكثر احتمالا لاقتراح عام ١٤٢٨م فيما يتعلق بانتخاب مفوضي المقاطعات أو ممثليهم لحضور البرلمان. ففي عام ١٤٢٦م وافق البرلمان على تجديد فرض الضريبة والتأكيد علي الحضور الشخصي^(٥٠).

والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك اقتراح بأن جيمس الأول لم يكن بخلده مراعاة أي نظرية دستورية كبيرة تتعلق بتمثيل المقاطعات. فبدلاً من ذلك نجد أنه في عام ١٤٢٦م تم إصدار تشريع يقضي بأنه علي جميع "الأساقفة والبارونات الذين كانوا ملزمين بالمثل أمام البرلمان والمجالس العامة يجب عليهم الحضور شخصيا. وعلى الرغم من موافقة البرلمان على فرض ضريبة جديدة في عام ١٤٢٦م، إلا أن المبلغ المطلوب لم يتم تحصيله. ويبدو من المرجح أن صغار البارونات وممثلي المقاطعات قد أخذوا بالرأي القائل بأنهم لا يستطيعون تحمل المسؤولية لدفع الضرائب المتفق عليها كلها بمفردهم، أما في حالة غيابهم عن برلمان ١٤٢٦م كان الحل في يد الملك جيمس الأول، وهو حل بسيط جداً ينص علي أنه: يجب البحث عنه في إنشاء شكل من تمثيل المقاطعات متوقعا من وراءه الحصول على دعم صغار البارونات وممثلي المقاطعات للضرائب التي طلبها.

وبالنسبة لموضوع تمثيل المقاطعات والطبقة الوسطي البرجوازية في البرلمان يمكن القول بأنه لم تكن فقط مثل هذه المواقف تجاه تمثيل المقاطعات والبرجوازية متسقة من الناحية النظرية، بل اتضح ذلك جليا عندما كانت موافقة الفئات البرلمانية الثلاثة

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

واجبة الاتساق مع أي اقتراح للضرائب، بمعنى آخر أن الضرائب كانت قضية تتطلب موافقة عدد كبير من جميع الفئات البرلمانية الثلاث الممثلة والمكونة للبرلمان. وبالتالي لاحظ أ.أ. ن. دنكان A.A.N.Duncan، أن السبب في القانون الذي صدر في عام ١٤٢٦م بشأن الحضور الشخصي في البرلمان كان مرده إلي فشل الملك جيمس الأول في الحصول على اتفاق بشأن الضرائب أو موافقة علي رغبته في فرض الضرائب؛ لأن الرأي السائد اعتبر انه لا يمكن اتخاذ قرار دون موافقة أولئك النواب الذين كانوا غائبين^(٥١). وبالتالي يلاحظ أن القانون في عام ١٤٢٦م والخاص بتجديد الضرائب لتحصيل الفدية الخاصة بجيمس الأول يضع بعض التعقيد قليلا على هذا القانون عام ١٤٢٦م رغم أن ذلك ليس مؤكد تماما^(٥٢) علي أنه قد يوجد له سبب. وتعليل هذا يبدو من الممكن أن جيمس الأول رأي أن هناك حاجة إلى حضور عدد أكبر من النواب في البرلمان قبل الاتفاق الذي يمكن أن يعطى لمسألة فرض الضريبة بعض الدعم والتأييد.

إن سبب صدور قانون عام ١٤٢٦م الذي أصر على الحضور الشخصي هو رغبة جيمس الأول في الحصول على موافقة نواب البرلمان على هذه الضريبة. ومن ثم قرر جيمس عدم المخاطرة بأي تهديدات جديدة لمقترحاته بسبب قلة الحضور في البرلمان.

أمثلة علي الصدام السياسي بين التاج والبرلمان في أسكتلندا بشأن الضرائب:

الجدير بالذكر أنه في القرن الخامس عشر، لم يكن هناك قلقا كبيرا بشأن الحاجة إلى تحديد أساس للموافقة على فرض الضرائب. حيث كان البرلمان مستعدًا للاعتراف بحق المؤسسات الأخرى لفرض الضرائب. في نفس الوقت، ورغم ذلك كان البرلمان يميل لأن يصبح أكثر وعيا بذلك التمثيل في الجمعيات البرلمانية وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بفرض الضرائب. ومن ثم فإن القوانين التي تعترف بحق جميع الفئات البرلمانية لتكون ممثلة كان البرلمان مرنا فيها ويسمح بتطبيقها ولم يقف في وجه تطبيقها أو يعرقلها. إن لم يكن البرلمان قد أحكم قبضته القوية علي الحق في فرض الضرائب. مع ذلك هذه السيطرة لم تمارس وفقا لأي قاعدة منتظمة وثابتة. وليس معني هذا أن يترك البرلمان للتاج مطلق الحرية في فرض ضرائب كيفما شاء.

ويمكننا القول أن الدور الذي لعبه البرلمان في ضمان أن التاج عادة يجب ألا يسعى لفرض الضرائب دون موافقته ربما يكون نابع من حرص نواب البرلمان علي تحقيق دور رقابي بفعل عضويتهم للبرلمان من جهة، وحتى لا يثري التاج أو ينحرف

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

في فرض الضريبة أو يثري دون وجه حق من جهة أخرى، ومما يؤكد وجهة النظر القائلة بأن نواب البرلمان لا يريدون ألا يثري التاج علي حساب المملكة؛ بل يعيش علي حسابها ومن ممتلكاته أنه كانت هناك مناشدات برلمانية مفادها أن الملك يجب أن يعيش علي حسابها أو من ممتلكاته كانت تلك المناشدات واضحة في إنجلترا، بينما كانت غائبة عن أسكتلندا في القرن الخامس عشر. ولمادن Madden, C. رأي ووجهة نظر في هذا؛ حيث يري أن مطالبات الملك للعيش من ماله أو ممتلكاته كانت موجهة خاصة ليس من أجل فرض ضريبة، ولكن من أجل الآثار الضارة الناتجة عن طريقة تمويل ممتلكاته الخاصة. وقد طالب الرأي في البرلمان الإنجليزي باستغلال ممتلكات ملكية كبيرة من أجل تقديم مساهمة دائمة، وفعالة نحو الحكومة الملكية^(٥٣). وبعبارة أخرى، كان هناك طلب أن الممتلكات الملكية يجب أن تكون مساهمة كافية أو ممولة جيدا من المملكة لضمان أن الحكومة سوف تكون مكتفية ذاتيا من الناحية المالية. كما أوضح مادن أن "هذا النمط يمكن أن يكون موجودا في اسكتلندا"^(٥٤). إن الملحقات المتعددة التابعة للممتلكات الملكية تؤل بشكل دائم إلى التاج، ولكن هذا لا يتحقق ما لم يتم الحصول على موافقة نواب البرلمان التي تبدو غير متناسقة وسلبية مع هذا الرأي أو لا توافق عليه. ففي المجلس العام علي سبيل المثال لعام ١٤٣٨م كان ممنوع منح أي أراضي ولا ممتلكات من أي فرد للملك بدون موافقة نواب البرلمان من الفئات الثلاث في المملكة^(٥٥). وفي عام ١٤٥٥م - في عهد جيمس الثاني - لوحظ في البداية، أن فقر التاج غالبا ما يكون سببا لفقر للمملكة، وبناءً على مشورة وموافقة البرلمان يتم إصدار الأمر والمرسوم في كل جزء من أجزاء المملكة بالنسبة لإقامة الملك حيث يجب أن يكون هناك بعض الممتلكات والقلاع التابعة للتاج تبقى دائما معه، ولا يجوز منحها رسميا أو صراحة لأي شخص بغض النظر عن ممتلكاتهم أو شهاداتهم من دون مشورة وموافقة كل نواب البرلمان بأكمله بمختلف فئاتهم، ويكون ذلك له فائدة معقولة للمملكة^(٥٦). وفي نفس الفئة وضعت وصدرت تشريعات تقضي بتبعية بعض الممتلكات للتاج عامي ١٤٨٧م^(٥٧) و ١٥٤١م^(٥٨). ورغم عدم وجود مناشدات في البرلمان أن الملك يجب أن يعيش من نفقته أو من ممتلكاته الخاصة، إلا أن القلق والتصميم بين نواب البرلمان كان واضحا بشأن أن التاج يجب ألا يكون لا حاجة له لفرض الضريبة أو يطالب بمنحه

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

ضريبة. كان نواب البرلمان جميعا يدركون بالتأكيد أن الملك يجب أن يكون مكتفيا ذاتيا ولديه قناعة بهذا.

وهكذا نلاحظ أن مسألة الضرائب ارتبطت في ذهن نواب البرلمان بحاجة التاج إلي المال من ناحية، وورغبتهم في أن يعيش ذلك التاج الاسكتلندي من ممتلكاته الخاصة من ناحية أخرى رغم إدراك نواب البرلمان أن الملك يجب أن يكون لديه اكتفاء ذاتي، ولن يتحقق هذا إلا من خلالهم مهما كان وضع تلك الممتلكات التي تؤل للتاج في كل مكان بالمملكة. ومع ذلك لم يتم التعبير عن هذا بشكل ثابت معارض للضرائب، ولكن في اتخاذ تدابير لضمان أن التاج يملك مصدرا آخر للدخل العادي عن طريق ضم الممتلكات وملحقاتها التي تؤل إلى التاج من مملكة أسكتلندا. وبينما نواب البرلمان يحتاجون بعض الضمانات الملكية حتى لا تفرض ضرائب، فإنهم بالتأكيد لم يستفيدوا دائما الاستفادة الكاملة من الفرص التي تقدمها تلك المناسبات عندما كانت الضرائب مشكلة تجعل البرلمان يصطدم بالتاج. على سبيل المثال، حصل جيمس الأول على طريقته الخاصة عندما وصل الأمر إلى فرض الضرائب من أجل سداد الفدية المتفق عليها لإطلاق سراحه من إنجلترا. كان النواب الحاضرون في برلمان مايو عام ١٤٢٤م^(٥٩) أكثر استعدادا للموافقة على هذه الضرائب^(٦٠)، وكانوا من أكثر الناس الموجودين في تلك البلاد، أي: الأراضي الاسكتلندية بشكل عام كانوا على استعداد لدفع هذه الضريبة المفروضة مقابل افتداء الملك. في الواقع تم تحصيل ٩٥٠٠ جنيه استرليني فقط. ربما كانت الرغبة الواضحة لنواب البرلمان في برلمان عام ١٤٢٦م. أكثر أهمية. ولا يوجد سجل يفيد بما تم تحصيله من الضرائب أو المساهمات في برلمان عام ١٤٢٦م، ولكن تم إرسال المبلغ إلى إنجلترا، كما حدث بعد فرض ضرائب في عام ١٤٢٤م. بشرط أنه في هذه الحالات كان النبلاء في البرلمان لهم مصلحة في رؤية الفدية مدفوعة بالكامل، وذلك لأن أبناءهم وعائلتهم كانوا محتجزين كرهائن في عامي ١٤٢٤ و ١٤٢٦م، ولكن لا يدل ذلك علي وجود استعداد تام في البرلمان لمنح الملك جيمس الأول الضرائب التي طلبها وفي أي وقت.

ورغم هذا النجاح من قبل التاج في الحصول علي الموافقة من قبل نواب البرلمان علي فرض الضرائب التي أرادها عوده لعام ١٤٢٤م، فإن التاج كان حظه سيء لأن يصادف احتمال وجود معارضة برلمانية لمقترحاته بشأن مسألة الضرائب. لذلك نجد

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

رغم أن الاستجابة السلبية للبرلمان ككل تشير إلى أن موافقة نواب البرلمان على فرض الضريبة في عام ١٤٢٤م كانت مهمة، ولكن يظل الاحتمال أن نواب البرلمان كان لهم نفوذ مؤثر في صياغة شروط هذا القانون المقترح بشأن فرض الضرائب. وقد اقترح المؤرخ أ.أ.ن. دنكان أن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى عمل كل من التاج والبرلمان في صياغة وإخراج هذا القانون معا. ومن ثم، فإن أ.أ.ن. دنكان. يضع أمامنا وجهة النظر المفصلة لهذا القانون، فيشير علي الفور إلى أننا لم نتعامل مع تنازل برلماني بسيط أو صفقة؟ فضلا عن ذلك، اقترح دنكان أيضا أن هذا القانون كان يعبر عن صوتين مختلفين. للتاج ونواب البرلمان وبالتأكيد أن يعقب جيمس الأول عليه بوضوح، وأيضا الحال بالنسبة لنواب البرلمان. فيبدأ القانون بعبارتين متميزتين. الأولى، الاقتراح العام، وهو يصب في مصلحة الملك، ويحدد فيه القواعد التي تفرض فيها الضرائب. ثم يتبع بالعبرة الثانية وهي: الرد الذي حدده البرلمان، ومن هنا كان الرأي أن جيمس يجب أن يسعى، ولكن قد لا يتلقى قدر ما يطلب^(٦١).

وهكذا سعي جيمس الأول للحصول علي موافقة نواب البرلمان علي منحه الموافقة علي فرض ضرائب لدفع فديته واضطر معه أن يحاول توفيق أوضاعه بإصدار قانون الضرائب عام ١٤٢٤م، ثم جده عام ١٤٢٦م، ومن الملاحظ أنه توجد إشارة كافية إلى أن كلا من إعلاني الضرائب عام ١٤٢٤م وتجديده في عام ١٤٢٦م، كانا متشابهين مع بعضهما. ومن ثم فإن سجل الضرائب في الإعلان الثاني لعام ١٤٢٦م كان مستمدا من مسودات صدرت في عام ١٤٢٤م، وكان مزيجا من اقتراح الملك في ١٤٢٤م مع أحدث رد لنواب البرلمان الوارد والمقدم في قانون عام ١٤٢٦م أو الذي جاء في قانون عام ١٤٢٦م. ولا ينبغي أن ننسى أن نواب البرلمان ربما جعلوا موافقتهم على الضرائب جزء من صفقة. ففي عام ١٤٢٤م وافقت الطبقة الوسطي أو البرجوازية التي تضم التجار والصناع والحرفيين على دفع القسط الأول من الضريبة في مقابل إنفاذ وتعزيز احتكارهم التجارة الخارجية^(٦٢). وقد نوقش بالفعل ذلك في عام ١٤٢٦م، وكان هناك بعض المعارضة لمنح الضرائب على أساس أن هذا البرلمان لم يكن الحضور فيه على ما يرام أو بطريقة كافية؛ وكان هذا هو السبب وراء إصدار قانون البرلمان عام ١٤٢٦م الذي أصر على الحضور الشخصي في البرلمان^(٦٣). ومع ذلك ثبت أنه غير كافي بالنسبة لجيمس الأول في عام ١٤٢٨م أن يجد نفسه غير قادر على الحصول على

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

موافقة البرلمان على فرض ضرائب جديدة. فسعى إلي حل في التغيير الدستوري واقترح انتخاب مفوضين وممثلين عن المقاطعات^(٦٤). هذه المعارضة الضريبية يمكن أن تثبت بالتالي أنها سلاح مهم في أيدي نواب البرلمان تم التأكيد عليه في ١٤٨٨م. عندما اقترح جيمس الثالث السفر إلى الخارج لبحث مسألة زيجاته الملكية ورغبته في قيادة جيش ضد إنجلترا وفراره لشمال البلاد للتفاوض مع أعدائه وبذخه كل هذا ألّب عليه نواب البرلمان، واستخدم نواب البرلمان اعتماد التاج على المساعدات المالية كسلاح في التأثير علي عمل الحكومة. وصوت نواب البرلمان بعدم الموافقة وعارضوا مثل هذا الاقتراح، وكانوا غير راغبين في الموافقة علي هذا معتبرين أن الملك يجب أن يسافر للخارج علي نفقته الخاصة ومن ممتلكاته^(٦٥).

وإذا تم عمل مقارنة بين سياسات جيمس الأول والثالث والرابع يلاحظ أنه علي الرغم من أن سياسات جيمس الأول وجيمس الثالث تم تشكيلها جزئياً بسبب حاجتهم للضرائب، في بعض الوسائل نجد أن خبرات جيمس الأول وجيمس الثالث يمكن نادراً ما تقارن مع تلك الموجودة في الجزء المبكر من عهد جيمس الرابع عندما أصبحت العلاقة بين البرلمان والضرائب أكثر قرباً وتحديداً. فينقسم التاريخ البرلماني لحكم جيمس الرابع إلى مرحلتين متميزتين. الجزء الباكر من حكمه هذا يتميز باجتماعات متكررة للبرلمان، وخير مثال علي ذلك كانت هناك اجتماعات بدأت في السادس من أكتوبر ١٤٨٨م^(٦٦) وتلتها اجتماعات في الرابع عشر من يناير ١٤٨٩م^(٦٧)؛ وفي ٢٦ يونيو عام ١٤٨٩م^(٦٨) ثم في الثالث من (فبراير) ١٤٩٠م^(٦٩)، وفي الثامن والعشرين من أبريل ١٤٩١م^(٧٠)؛ وفي السادس من فبراير ١٤٩٢م^(٧١) تلتها في السابع من مايو ١٤٩٢م^(٧٢)، وفي الثامن من مايو ١٤٩٣م^(٧٣) من الآن - أي: من ٨ مايو ١٤٩٣م - فصاعداً كان هناك تحول كامل وبداية جديدة في تاريخ البرلمان. فالاهتمام في البرلمان المتكررة قل ولم يعد مطبقاً. بل نجد أنه بعد ثمانية عشر شهراً التقى البرلمان مرة أخرى عام ١٤٩٥م والجزء الأخير من عهد جيمس الرابع كان هناك عدم انتظام برلماني كالجزء الأول من عهده عندما كانت هناك اجتماعات برلمانية متكررة. عقد البرلمان فقط في السابع والعشرين من نوفمبر ١٤٩٤م^(٧٤)؛ وفي الثالث عشر من يونيو ١٤٩٦م^(٧٥)، وفي الحادي عشر من مارس ١٥٠٤م^(٧٦) وتلاها اجتماع للبرلمان في الرابع من يونيو ١٥٠٤م^(٧٧) ثم في الثامن من مايو ١٥٠٩م^(٧٨) لماذا هذا التغيير؟ الجواب المختصر الموجز هو: الضرائب. النقطة

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

الأكثر أهمية حول هذه الفترة. عندما التقت البرلمانات كثيرا كان فرض منتظم للضرائب.

وعند النظر سريعا إلي قوانين البرلمانات السابقة نلاحظ أن مسألة الضرائب اتخذت معنى جديدا خلال هذا الحكم. فكانت مسألة الضرائب على جدول الأعمال في أكتوبر ١٤٨٨م^(٧٩) فبراير ١٤٨٩م^(٨٠) إبريل ١٤٩١م^(٨١) وفبراير ١٤٩٢م^(٨٢) ومايو ١٤٩٣م^(٨٣) تزامن اهتمام جيمس الرابع بعقد البرلمانات وتعددت في هذه الفترة عندما كان هناك نتيجة لنشاط الدبلوماسية، وخاصة فيما يتعلق بالزواج الملكي^(٨٤)، وتكون مثل هذه المنح الضريبية مطلوبة^(٨٥). عندما تكون لا تكون هذه الحاجة عاجلة وغير مطلوبة فورا وبناء علي رغبة الملك العادية، فإنها تختفي من اجتماعات البرلمان تقريبا بصورة رئيسية.

وهكذا تبدو مسألة الضرائب قضية حاسمة ومهمة في الصراع السياسي والبرلماني بين التاج الملكي الاسكتلندي ونواب البرلمان، وليس بالضرورة أن تكون مواتية للتاج وعلي هواه، ففي حكم جيمس الأول كانت مقترحات للتغيير الدستوري وكانت النتيجة المباشرة الاصطدام بمعارضة شديدة من قبل نواب البرلمان واجهها الملك عند حاول زيادة الضرائب. كما أن نواب البرلمان منعوا جيمس الثالث من متابعة طموحاته الخارجية برفضهم تمويل ضريبته. أما في عهد جيمس الرابع كانت الضرائب تحدد أكثر من أي قضية أخرى ما إذا كان اجتمع البرلمان على الإطلاق أم لا؟.

مظاهر تحدي البرلمان للتاج من خلال استخدام عملية إقرار الضرائب:

من الملاحظ تحدي البرلمان للتاج في أسكتلندا في كثير من الأحيان، ولم يكون مجرد أداة طيعة في يده أو مطية للتصديق علي القرارات الملكية دون إبداء الرأي أو طرح وجهة النظر وخير مثال علي ذلك معارضة البرلمانات الاسكتلندية المتعاقبة مرارا طلبات جيمس الأول (١٤٢٤-١٤٣٧) بفرض ضرائب لدفع فدية إنجليزية نتيجة أسرته بانجلترا في عشرينيات القرن الخامس عشر، كما وقف للملك بالمرصاد في عام ١٤٣١م عندما منح البرلمان الموافقة علي فرض ضريبة لجيمس الأول لشن حملة في المرتفعات Highlands بشمال اسكتلندا، واشترط نواب البرلمان حفظ هذه الضريبة المحصلة في صندوق مغلق تحت حراسة شخصيات موثوق بها، وهذا أغضب الملك بشدة^(٨٦)، كما كان البرلمان معاديا صريحاً لجيمس الثالث (١٤٦٠-١٤٨٨م) في سبعينيات القرن

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

الخامس عشر وأوائل ثمانينيات القرن الخامس عشر بين أكتوبر ١٤٧٩م ومارس ١٤٨٢م كان البرلمان بشكل قاطع خارج سيطرة جيمس الثالث. عندما رفض ومنع الملك من قيادة جيشه ضد الإنجليز، وتسجل حولية أوتشليك *Auchinleck Chronicle* - وهي تاريخ موجز لاسكتلندا في عهد جيمس الثاني - الخلافات المبكرة في السنوات القلائل الأولى من حكم جيمس الثالث بشأن وصاية وتحالفات وعلاقات ماري جيلدرز *Mary of Gueldres* ^(٨٧) زوجة جيمس الثاني ووالدته اللتان أرادتتا تأليب الأطراف الإنجليزية علي بعضها البعض في حين أن جيمس الثالث كان مسالم ويرغب في التهدئة. ودخل في صراع مع نواب البرلمان حول هذا الموضوع و طلب ان يسافر لخارج اسكتلندا، وأراد فرض ضريبة لتمويل هذا السفر، ولكن رفض نواب البرلمان طلبه متعللين أنه يجب أن يسافر علي نفقته الخاصة، وهذا إشارة قوية على عدم ثقة نواب البرلمان في ملكهم ورفض منحه ضريبة للسفر خارج مملكة اسكتلندا. كما أدرك جيمس الرابع (١٤٨٨-١٥١٣م) أن البرلمان يمكن أن يخلق في كثير من الأحيان مشاكل أكثر مما كان يحلها، وتجنب عقد الاجتماعات البرلمانية بين عامي ١٥٠٦ و١٥٠٩ م لا سيما التي تتعلق بالضرائب.

ويمكن القول بعد هذا العرض أن : مسألة الضرائب لعبت دورا حاسما في العلاقة بين البرلمان والتاج في اسكتلندا، ولم تكن أيدي نواب البرلمان مغلولة أو عاجزة عن الموافقة بسهولة علي كل ما يطلبه الملك من ضرائب أو يوافقه علي طول الخط أو دون رقابة أو مواجهة مباشرة رغم محاولات التاج المتكررة الالتفاف والتعديل والحشد للتصويت إلا أن نواب البرلمان وقفوا له بالمرصاد لا سيما في رفع وزيادة نسبة الضريبة وخاصة في مسألة الزيجات الملكية وكبح جماح الطموحات السياسية والعلاقة مع إنجلترا كل هذه وضعها نواب البرلمان في حسابهم عندما حضروا في البرلمان ولم يكونوا مطية أو لقمة سائغة في فم التاج الاسكتلندي بصفة دائمة.

وبالإجمال نقول أن العلاقة السياسية بين التاج والبرلمان شهدت منعطفات خطيرة بين الصعود والهبوط، والذي حدد درجة خطورتها وشدتها هو مسألة الضرائب ومدى أهميتها ومشروعيتها ورضي نواب البرلمان عنها، وإن كان كل ذلك لا ينفي أن نواب البرلمان لعبوا دورا حاسما في هذه العلاقة وشكلوا أسسها بحسب ثقلهم البرلماني والسياسي من جهة ومدى إدراكهم لفائدة وطبيعة الظرف السياسي والبرلماني الحاضرين

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

له من جهة أخرى، وهذا ما اتضح من خلال مجادلاتهم ومحاوراتهم واستجواباتهم البرلمانية الناضجة، والتي تعبر عن نضج وتطور لبرلمان مملكتهم أسكتلندا في خلال القرن الخامس عشر الميلادي.

الخاتمة :

بعد هذا العرض يمكننا استخلاص في الاستنتاجات الآتية :

تطور ونضج البرلمان الاسكتلندي في الفترة موضع البحث، من برلمان الندوة في ١٢٣٥ ومن مجلس الملك إلي برلمان له قوامه وأصوله وكيانه ونواب برلمانيين ممثلين لكافة فئات وطبقات المجتمع الاسكتلندي، فخلال القرن الخامس عشر، كثرت وتعددت جلساته، فكان يتم استدعاء البرلمان للانعقاد في كثير من الأحيان أكثر من مرة، أما البرلمان الإنجليزي كان يعقد - في المتوسط مرة واحدة في السنة - وهي حقيقة عكست وزادت من نفوذ البرلمان الاسكتلندي وتطوره ونضجه المستمر .

كان البرلمان الاسكتلندي معبرا عن كافة فئات وطبقات المجتمع الأسكتلندي فنوابه كانوا يمثلون الثلاثة فئات البرلمانية المجسدة لطبقات المجتمع من رجال دين ونبلاء وطبقة متوسطة أو برجوازية وكان كل فئة من نواب البرلمان لها ثقلها فيه وتحضر وتصوت في الجلسات البرلمانية وتناقش في دور الانعقاد المختلفة وهذا ينم عن مدي حيوية وحراك ونضج البرلمان الاسكتلندي الذي تعددت جلساته ودور انعقاده وتكررت لمناقشة كافة الأمور التي تمس المملكة .

تنوع أغراض فرض الضرائب ودوافعها ما بين أمور تتعلق بالعلاقات الخارجية مع إنجلترا وفرنسا والبحث عن حلفاء وغيره أو الزواج الملكي بالإضافة بالطبع للعديد من الأمور الداخلية المتشعبة الكثيرة التي تخص المملكة.

أبدي البرلمان الاسكتلندي بعض المرونة في منح حق الموافقة علي فرض الضرائب من قبل المؤسسات البديلة كالمجالس العامة وتجمعات نواب البرلمان، وهذا يختلف عن البرلمان الإنجليزي الذي كان حق فرض الضرائب حكرا وامتيازاً بأيدي نوابه في مقابل التاج الذين استفادوا منه سياسيا .

تغلغل البرلمان في كافة شئون المملكة الاسكتلندية بصفة عامة ومسألة الضرائب بصفة خاصة لا سيما عندما اصطدام البرلمان ونوابه بطموحات التاج الملكي بإسكتلندا من خلال مسألة الضرائب، ولم يعط نواب البرلمان ثقتهم للتاج إلا وفقا لقناعاتهم وتأكدهم

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

من أن التاج يريد فرض ضريبة بطريقة مشروعة وقانونية، وإن حدث عكس ذلك يقفون له بالمرصاد ويرفضون منحه ثقتهم بالموافقة.

وخلاصة القول أن الصراع السياسي كان ميدانه البرلمان ووقوده التاج الملكي ونواب البرلمان بمختلف فئاتهم، وكان للبرلمان ونوابه مواقفهم التي أدت في النهاية لمجابهة التاج والوقوف صفا واحدا، ولم يصدر تشريع أو يمرر قانون إلا ويعرض عليهم ، وإن حدث أن التاج يريد عكس ذلك أو يرغب في أن يملي وجهة نظره لا يألو نواب البرلمان جهدا بمختلف فئاته في الاعتراض، وهم في هذا يطبقون مبدأ الرقابة والتشريع والحرص علي صالح المملكة ككل.

د. يوسف سمير كامل ===== الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي

الملاحق

الملحق الأول : تشريع برلماني عن إلزام جيمس الثاني نواب البرلمان بالحضور

الشخصي بالبرلمان^(٨٨)

بيانات التشريع :

تاريخ الإصدار: ١٣/١١ مارس ١٤٢٦ م

المكان : برلمان بيرث/إدنبرة

من سجلات البرلمان ورقم التشريع ١٣/١١ مارس ١٤٢٦ م .

نص : التشريع رقم ١١ لسنة ١٤٢٦ م

Off presens to the parliament

Alsua the hale parlyament hass decrettyt† that all prelatis, erllis, barouns and frehaldaris of the kingis vythin the realme, syne thai ar haldin to geyff presens to the kingis parlyament,† thar be haldin fra thin furth till appere in propir persoune and nocht be a procuratoure, bot gif that procuratoure alleg and pruff lauchfull cause of his absens.†

ترجمة الملحق :

الحضور شخصيا في البرلمان

كما قرر البرلمان برمته أن جميع الأساقفة والأيرلات وبارونات والملاك الأحرار داخل المملكة ، يجب عليهم لأنهم ملزمين بالحضور في برلمان الملك ، يتم إلزامهم من الآن فصاعداً للمثول والحضور شخصيا ، وليس من قبل المدعي عنهم أو من ينوب عنهم ، ما لم يقدم ذلك المدعي ويثبت وجوده سبب قانوني لغيابه .

الملحق الثاني

تشريع برلماني بخصوص تحصيل وفرض ضريبة لإتمام زواج الملك الاسكتلندي جيمس الرابع James II of Scotland (١٤٨٨-١٥١٣ م) (٨٩).

بيانات التشريع :

تاريخ الإصدار ٦ فبراير ١٤٩٢ م

مكان الإصدار : برلمان إدنبره

من سجلات البرلمان رقم ٢٠ في ٦ فبراير ١٤٩٢ م.

نص التشريع البرلماني

In the first, anent the mater of oure soverane lordis mariage, quhareapoune his ambaxiat past in France, the saidis lordis the articlis has undrestandin the honorable, prudent and noble gyding and convoyance of the saidis ambaxatouris to there gret, sumptuuis costis and expensis, the gude and wise directiouns takin be thaim and expedicioune of the materis committit unto thaim, and for the performyng and finale conclusioune and completing of the said mariage, it is avisit and ordinit in this present parliament that ane honorable ambaxate be send in all gudely haist to the maist Cristin prince, our soverane lordis brothir and confederate the king of France, for the finale persectioun of the said mariage, and avisis ane bischop, ane erle, a lord of parliament and a clerk to the nomer of j^c horsis, and the personagis to be chosin and nemmit be the kingis hienes, and to haf to thare expensis the rest of the last taxt, togiddre withe ane thousand pundis to be rasit of the thre estatis now of new, that is to say iiij^c l. of the prelatis, iiij^c l. of the baronis and twa hundrethe l. of the burgesis.

ترجمة الملحق :

" أولاً ، فيما يتعلق بزواج سمونا السيادي ، الذي سافرت سفارة من أجله إلى فرنسا، فقد فهم لوردات ورؤساء لجنة الفقهاء الدستوريين المسؤولين عن صياغة وتشريعات البرلمان - هذه التوجيهات القديرة والحكيمة والنبيلة للسفراء المذكورين بخصوص تكاليفهم الكبيرة ونفقاتهم ، والتوجيهات الحكيمة التي اتخذوها ، والإسراع في الأمور التي تم تدبيرها لهم ، والانتهاء منها ، يُنصح ويُرسم في هذا البرلمان الحالي بإرسال سفارة شريفة في أسرع وقت ممكن للأمير الأكثر مسيحية ، شقيق سيدنا صاحب السيادة والكونفدرالية (تشارلز الثامن) ، ملك فرنسا ، من أجل الإنفاذ النهائي للزواج المذكور ، وتقديم المشورة لأسقف ، وإيرل ، وسيد البرلمان وكتابه لعدد مائة حصان و سيتم اختيار الشخصيات وتعيينهم من قبل صاحب السمو الملك ، وبالنسبة لنفقاتهم ، يتعين عليهم الحصول على باقي الضريبة الأخيرة ، بالإضافة إلى ألف جنيه إسترليني يتم جمعها وتحصيلها من نواب البرلمان بفئاتهم الثلاث لأول مرة الآن ، أي أربعمائة جنيه إسترليني من الأساقفة ، و أربعمائة جنيه إسترليني من البارونات و مائتي جنيه إسترليني من البرجوازيين أو الطبقة الوسطى وممثليها ."

قائمة المختصرات

APS: Acts parliament Scotland

RPS: The Records of the Parliaments of Scotland

SHR: Scottish Historical Review

IRSS: Institutions Records Scottish Society

JMH :Journal of Modern History

SHS :Scottish History Society

(^١) أنظر الشكل الإنجليزي لاسم جاكيه (Jaques) بالفرنسية:

Bouillet, M.N., Dictionnaire universel d'histoire et de géographie, Paris 1878, p.947.

(^٢) تولى جيمس الأول الحكم في أسكتلندا وتوج في ٢١ مايو عام ١٤٢٤م، وهو الابن الأصغر من ثلاثة أبناء للملك روبرت الثالث (Robert III) (١٣٩٠-١٤٠٦م) وزوجته أنابيللا دورموند Annabella Drummond وأسس مملكة دستورية وأدخل نظاما للقوانين الأساسية تشابه بقدر مماثل عما هو موجود في إنجلترا، وازدادت أهمية البرلمان في عهده، وكان الهدف البرلماني هو السير نحو إنقاص سلطة الملك غير المحدودة والصلاحيات الكبيرة الممنوحة للنبلاء. وهو في طريقه إلى فرنسا وقع جيمس الأول في قبضة بعض البحارة الإنكليز الذين سلموه لهنري الرابع ملك إنجلترا Henry IV of (١٣٩٩-١٤١٣م) الذي لم يأخذ فدية عليه، وظل في أسره بإنجلترا وجرت مفاوضات لإطلاق سراحه عام ١٤٢٢م وتم إطلاق سراحه في أبريل ١٤٢٤م ودخل هو وزوجته جوان بيوفرت Joan Beofort إنجلترا. وفي البرلمان الذي عقد في إنفرنس عام ١٤٢٧م اعتقل الملك العديد من زعماء القبائل المتمردين في الشمال واتجهت سياسته نحو الحد من نفوذ النبلاء. واستطاع أن ينجح في هذا، فقد وضع المرتفعات تحت حكم القانون بينما فقد النبلاء سلطتهم لصالح الملك واحدا تلك الآخر، ولكن هذه القرارات الجريئة زادت من السخط ومشاعر الانتقام ضده وقد أدى هذا في النهاية إلى موته واغتياله في ٢٠ فبراير ١٤٣٧م علي يد السير روبرت جراهام. للتفاصيل أنظر :

The Records of the Parliaments of Scotland to 1707, K.M. Brown et al eds (St Andrews, 2007-2019), from APS,ii,c1 (RPS 1424/2 to APS. ii, 24.c.13 (C149,1436/10/14); Chronicon Jacobi Primi, Regis Scottorum in the life and death of king James the first of Scotland, ed Stevenson, J., Edinburg 1837, pp.9-11, 29; Piscottie, R.N., the Historie and Cronichg;skes of Scotland From the Slaught of King James the First To the ane Thousande Fyve hundreith thrie scoir fyftein zeir, 2vols. Edinbourg & London 1911, pp.vol.I, p. 1,4, 12,1,58, Vol. ii. pp.327; 330; Barrell, A.D.M., Medieval Scotland, Cambridge 2002, pp.151-162.

(^٣) كان جيمس الرابع (James IV) (١٤٨٨-١٥١٣م) ملكا لأسكتلندا وابتأ لجيمس الثالث (James III) (١٤٦٠-١٤٨٨م) والقائد الاسمي للثوار الذين هزموا قوات جيمس الثالث أبيه في يونيو ١٤٨٨م وقتل والده في هذه المواجهة وأصبح ملكا عند مقتل أبيه. شجع التعليم وازدهر الأدب في عهده وتحسنت الحالة المادية للبلاد. وكان مديرا ومشجعاً بارزاً، وقد فعل ما بوسعه لكي يدمر أي نزعة لاستقلال المرتفعات والجزر، ويقال أنه كان يرتدي حزاماً حديدياً كتكفير عن دوره في مقتل أبيه، للتفاصيل أنظر:

Paul, J.B., A counts of the lord high treasurer of Scotland, vol. IV. A . D. 1507-1513 Edinburg 1902, pp. 84- 86; RPS , 1488/10/37; Wilkie, J., The Book of Hours of James IV, King of Scots The Symbol of a Watershed in Scotland's History, pp.1-14; Lang, A., A Short History of Scotland, UK 2005, pp.27-31.

(^٤) كيركليستون Kirkliston: هي عبارة عن بلدة صغيرة وأبرشية إلى الغرب من إدنبره Edinburg عاصمة أسكتلندا، وتوجد تاريخيا داخل مقاطعة لوثيان الغربية Lothian West، وتقع على أرض مرتفعة مباشرة شمالاً، على الطريق القديم بين إدنبره ولينليثغو Linlithgow للتفاصيل أنظر :

<https://en.wikipedia.org/wiki/Kirkliston>.

(^٥) Mcqueen, A.A.B., "The Origins and development of the Scottish parliament 1249-1329, University of St. Andrews, 2002, pp.18-19.

(^٦) لقب الملك إدوارد الأول Edward I (١٢٧٢-١٣٠٧) بذي الساقين الطويلتين (Longshanks) ومطرقة الاسكتلنديين (The Hammer of the Scots) ويعد هو ملك إنجلترا العاشر، وهو الابن

الأكبر للملك هنري الثالث Henry III (1216-1272)، وعمه هو الملك رينشارد الأول قلب الأسد Richard the Lionheart (1189-1199م). عقد إدوارد الأول العزم على إيجاد حكومة مركزية قوية بتعديل قانون العموم الإنكليزي، وعمل على اجتذاب التجار الأجانب بوضع تسوية عاجلة وحازمة لمنازعات الديون، وعلى استعادة الحقوق الملكية الضائعة من النبلاء المغتصبين، ولم تكن قوانين إدوارد موجهة ضد الإقطاع إلا أنها بمجملها وضعت حداً لسيطرة الإقطاع السياسية. اتسمت السنوات الأخيرة من عهد إدوارد بالكوارث داخل البلاد وخارجها. ففي سنة 1294 ثارت بلاد ويلز مجدداً فأخضعها قبل نهاية الصيف التالي، وفي الوقت نفسه أقامت فرنسا واسكتلندا تحالفاً في وجه إنجلترا. وقيل انقضاء السنة المذكورة اتسعت دائرة الحرب مع فرنسا لتشمل اسكتلندا أيضاً. وأدى الإجهاد المالي المفرط الذي حل بالمملكة إلى انبعاث معارضة البارونات من جديد. ومع حلول عام 1306 كان الملك العجوز قد نجح في عقد صلح مع فرنسا والانتصار على اسكتلندا، وكبح جماح ثورة نبلائه. لكن ثورة الاسكتلنديين الوطنيين من جديد، اضطرت إدوارد إلى التحرك ثانية لإخمادها. ففاجأه المرض في الطريق ومات قرب الحدود للتفاصيل أنظر:

Morris, M., A Great and Terrible King " Edward I and the forging of Britain, London 2009 ,pp.20-290; Kelleher, R., Kings and Coins in Fitzwilliam Museum, Cambridge Medieval England The Long Cross 14th Century Part 1: Edward I, UK2014, ,pp.1-6.

(٧) استخدم مصطلح الندوة في الوثائق الرسمية لأعوام 1235 و1248 و1256 و1258 و1265 و1285 للتفاصيل أنظر:

Mcqueen, A.A.B., "The Origins and development of the Scottish parliament 1249-1329, University of St. Andrews, 2002, pp.18-19; RPs, 1235/1 to 1293/8/2 (8) RPS, 1235/1.

(٩) حكم ألكسندر الثالث اسكتلندا من 1249 حتى وفاته في 18 مارس 1286 عندما سقط من علي جواده وهو يقوده في الظلام، وهو الابن الوحيد لوالده الكسندر الثاني Alexander II of Scotland (1214-1249م) من زوجته ماري دو كوسي Marie de Coucy. وينطبق عليه لقب ملك السلام وصدق علي معاهدة بيرث Perth، التي اكتسبت أسكتلندا عن طريقها السيادة على الجزر الغربية للتفاصيل أنظر:

Carruthers, R.J., The History of Scotland, from the Earliest Period of the Scottish Monarchy, vol. II, Edinburgh 1826, pp.108-147; Barrell, A.D.M., Medieval Scotland, pp.92-99.

(١٠) تولي جيمس الثاني اسكتلندا الحكم عقب اغتيال والده جيمس الأول عام 1437م وقد أقر جيمس الثاني بالبرلمان أن يتم حفظ ومراعاة النظام الأساسي وأن أي أراض أو ممتلكات خاصة بالملك، وتمنح له من أي فرد دون مشورة وموافقة للطبقات الثلاث من المملكة كأنها لا شيء. وإذا حدث ذلك فإن ذلك يتسبب في إعاقة التاج، ويجب أن يكون هذا دون جدوى، أو قوة ولا تأثير له، للتفاصيل أنظر:

Leasley, J., The History of Scotland from the death of king James I. in the year MCCCC.XXXVI, to the year M.D.LXI., Edinburgh M.DCCC.XXX. pp.13,31.

(11) McQueen., Scots law under Alexander III in the book of Scotland in the Reign of Alexander III 1249-1286, August 2018, pp.2-23.

(١٢) ضمت معاهدة بيرغام، التي يشار إليها أيضاً باسم معاهدة سالزبورج، معاهدتين تهدفان إلى ضمان استقلال اسكتلندا بعد وفاة ألكسندر الثالث وانضمام حفيده مارغريت في عام 1286. أبرمت معاهدة سالزبورج في عام 1289 وتتعلق بالترتيبات التي بموجبها سيؤمن إدوارد الأول نقل غادة النرويج من وطنها إلى عهدة إدوارد الخاصة بها حتى أصبحت اسكتلندا آمنة بالنسبة لها لتولي حقها كملكة للتفاصيل أنظر:

Carruthers,R,J.,The History of Scotland, from the Earliest Period of the Scottish Monarchy ,Vol.II.,pp.152-154.

محمد مرسي عبدالله (٢٠١٥): تاريخ أسكتلندا السياسي (١٣٢٨ - ١٤٦٠م)، (رسالة دكتوراه غير منشورة - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا)، ص ٦٢ - ٦٣.
(¹³)RPS, 1290/3/1 to 1293/1.

محمد مرسي عبدالله (٢٠١٥)، ص ٦٣.

(^{١٤}) كان جون باليول ابنا لجون من باليول خامس لوردات باليول وحاكم قلعة برنار Bernard. ينحدر عن طريق أمه من ديفيد إيرل هنتجدون أخو وليم الأسد William the Lion ملك اسكتلندا (١١٦٥-١٢١٤م). كانت أسرة باليول تمتلك أراض في فرنسا وفي شمال إنجلترا وجالواي. وهذه الأملاك الأخيرة تبنت أقدام جون باليول في اسكتلندا، كما أنها زودته بعدد من المؤيدين والمناصرين عندما خلى العرش من ملك. فقد جون سيطرته وسلطته. في ١٢٩٦ استولى إدوارد الثاني ملك إنجلترا على برويك، أما المقاومة الاسكتلندية فقد دمرت على أيدي إيرل وارن في معركة دنبار Dunper، ومن ثم فقد أجبر جون علي إحضار باليول إلى لندن سجيناً وبعدها قضى ما تبقى من حياته بعدد قليل من المصادمات، وفي ١٢٩٨ أعلن باليول رسمياً أنه لم يعد يرغب في لعب أي دور مرة أخرى في اسكتلندا، وفي عام ١٢٩٩ تم نقله إلى الحبس البابوي وتم إطلاق سراحه في ١٣٠١ حيث ذهب إلى أرض أسلافه في بيكاردى Picardi في فرنسا وتوفي عام ١٣١٤. للتفاصيل عن حياة جون باليول وطموحاته السياسية أنظر:

Amanda G. Beam., The Political Ambitions and Influences of the Baffiol

Dynasty, c. 1210 – 1364, University of Stirling,pp.67-122,231-268.

(١٥) على الرغم من أن الطبقة البرجوازية لم تكن تشكل سوى جزء صغير من السكان الاسكتلنديين، إلا أنه بحلول القرن الرابع عشر كان أعضاؤها عنصراً أصيلاً راسخاً لا يتجزأ من الأمة الاسكتلندية. وفي بلدان أوروبا الغربية الأخرى، لعبت الطبقة البرجوازية دوراً رئيسياً في الحياة التجارية التي سيطرت بشكل متزايد على حياة القرون الوسطى في القرن الحادي عشر، ويلاحظ أن داخل البرج Burg أو البلدة الاسكتلندية التي تتمتع بحكم ذاتي إن جاز التعبير أن الدليل الحفري أظهر أدلة جديدة عن الحياة المادية لسكان البورج (البيرغ Burgh): منازلهم، ونظامهم الغذائي، والأنشطة الصناعية والتجارية وعلاقتهم ببقية أفراد المجتمع لا سيما في البيع والشراء وعلاقتهم بالحكومة الاسكتلندية، وقد قدموا خدمات كثيرة هامة للكنيسة والنبلاء والتاج الملكي وأظهرت تلك الخدمات أهميتهم للطبقات الاجتماعية الأخرى داخل مملكة أسكتلندا، للتفاصيل عن البرجوازية ودورهم في الحياة الاسكتلندية اجتماعياً واقتصادياً وعلاقتهم مع الحكومة والتاج الاسكتلندي وملكيتهم للأرض وتجارتهم وأسلوب حياتهم داخل البورج أو البلدة أنظر.

Ewan,E.L.,The Burgesses of fourteenth – mcentury Scotland–A social history, university of Edinburgh 1984, pp.VII,1-2,6-337.

(^{١٦}) للمزيد من التفاصيل عن أصول البرلمان وتكوينه وعضويته أنظر:

Rait,R,R.,The Scottish Parliament before The Union of the Crowns,London 1901, p.17-26; Duncan, A.A.M., Councils General, 1404-1423 in SHR, xxxv (1956), pp.132-43; Duncan, A.A.M., Early parliaments in Scotland, in SHR, t.xlv. 1966), pp.36–58.

(^{١٧}) علي سبيل المثال في برلمانات نوفمبر ١٤٦٩م ويناير ١٤٧٢م للتفاصيل أنظر:

The Act of the Parliaments of Scotland, edd. T. Thomson and. C. Innes, vol.II

(Edinburgh, 1814-75)repr.Edinburgh 1908,APS., ii, 93, 102.

(^{١٨}) كانت حروب جيمس الثاني مع دوجلاس الأسود وأسرته سلسلة طويلة من جهوده لاستعادة السيطرة علي مملكته، واستمرت هذه الحروب منذ أن كان صبياً تحت الوصاية، وعند بلوغه الثامن عشر اشتد الصراع معهم، فدخل معهم في حروب طويلة حقق فيها انتصارات عليهم، واستمر في الكفاح ضدهم بين عامي ١٤٥١ و ١٤٥٥ م، وتمكن من تحرير نفسه من سلطتهم توجت بانتصاراته عليهم في معركة

بريشين Brechin عام ١٤٥٤م ومعركة اركينهولم Arkinholm عام ١٤٥٥م، وبهذه المعركة كسر شوكتهم ووضع حدا لسلطتهم وأعلن البرلمان الاسكتلندي في نفس العام ١٤٥٥م أن أراضي وممتلكات وقلاع دوجلاس الشاسعة تؤل للتاج بصفة دائمة، وتمكن بذلك جيمس من أحكام قبضته علي مملكته كما تمنى، ولم يواجه احد من خلفاؤه تحدي خطير مثل هذا للتفاصيل أنظر :

The Auchinleck Chronicle and Schort Neioriale of the Scottish Corniklis for Addicioun, ed. T. Thomson (Edinburgh, 1819/1877), pp.3-28,33-55;
Innes,C.,Scotland in the middle ages ,Edinburgh 1860, pp.300-306; Stevenson, K., Contesting Chivalry: James II and the control of chivalric culture in the 1450s, in Journal of Medieval History 33 (2007), pp.197-214.

(١٩) ينتمي جيمس الثالث (James III ١٤٦٠-١٤٨٨م) لعائلة ملكية ، فجدته الملك جيمس الأول (١٤٠٦-١٤٣٧) ووالده جيمس الثاني (١٤٣٧-١٤٦٠) وقد حكم أسكتلندا وقد ولد عام ١٤٥١ وتوج عام ١٤٦٠ عن تسع سنوات في كيلسو Kelso عد مقتل أبيه، وقد أثر جيمس الثالث العيش في سلام مع إنكلترا وأراد الزواج وتديير زيجاته من العوائل الحاكمة بين الدولتين ، وهذا للسياسة لم تعجب القسم المضطرب من نبلائه، وكان ذوقه الفني وإنفاقه الباذخ عوامل زادت من الاستياء نحوه، فاندلعت ثورة ضده. هرب علي إثرها إلى شمال البلاد ، وأثناء هروبه قتل في ١١ يونيو ١٤٨٨ من قبل جندي بزي راهب بزي راهب أرسل إليه ليستمع لاعتراقاته. كان جيمس الثالث أميرا مثقفا وكان ذوقا للموسيقى والعمارة والبناء، ولكنه كان ملكا ضعيفا وغير كفؤ، وقد وصف بأنه رجلا أحب العزلة، ولم يحب أبدا أن يسمع عن الحروب، وأحب الموسيقى والسياسة والبناء ولم يفعل شيئا للحكومة والملك للتفاصيل أنظر :

Barrell,A,D,M.,Medieval Scotland,pp.166-181; Lindeasy,R.,The Historie and Cronicles of Scotland from the Slaughter of King James the First To the ane thousande fyve hundreith thrie scoir fyftein zeir, vol.I,pp.8,143-145,153-166,Vol.II,pp.362-399.

(20)APS., vol.II, 102.

(21)APS., vol.ii, 102,104.

(٢٢) تطل على خليج سانت أندرو في بحر الشمال، وتحتل هضبة من الحجر الرملي على ارتفاع حوالي ٥٠ قدمًا (١٥ مترًا) على كان لسانت أندرو أهمية هائلة في أسكتلندا في العصور الوسطى. لا تزال أهميتها واضحة للعيان في المباني التي تجمع شاطئ صخري يمتد إلى بحر الشمال. تذكرنا أبراج وأسوار الكاتدرائية والقلعة والجامعة بوضع المدينة وثروتها في العصور الوسطى. كمركز للحكم الديني والروحي، كانت سانت أندروز العاصمة الكنسية لإسكتلندا. للتفاصيل أنظر :

<https://www.britannica.com/place/St-Andrews-Scotland>;

<https://boydellandbrewer.com/medieval-st-andrews.html>;wikipedia/En.

(٢٣) كان هنري واردلو Henry Wardlaw أول كاردينال اسكتلندي وهو ابن السير أندرو واردلو وابن أخت والتر واردلو وكان أسقفا لجلاسجو ، وشغل العديد من المناصب بعد ان تعلم في جامعات باريس وأوكسفورد، وعاد إلي أسكتلندا عام، ١٣٨٥ كما أنه لقب بالقدّيس ومؤسس أول جامعة في سانت أندرو للتفاصيل أنظر :

www.wikipedia/En.

(٢٤) تقع مدينة جلّاسجو علي نهر كلايد Clyde في السهول الغربية لإسكتلندا، وقد اتضح أهمية موقعها في أنها كانت نقطة عبور نهر كلايد، الذي يوفر فرصة طبيعية لصيد سمك السلمون. وبنى الرومان حولها سور أسموه بسور انطونيوس لمحاولة ترسيم الحدود الشمالية لإمبراطوريتهم وتأسست كمدينة في القرون الوسطى حيث كانت مركز للكنيسة في اسكتلندا.وتشتهر بجامعتها القوية التي تأسست في عام ١٤٥٠م للتفاصيل أنظر :

Bouillet,M,N., op.cit,pp.765-66.

(^{٢٥}) تطل مدينة وميناء ديفانا Devana أو دينانا Denana أو أبردين Aberdeen بإسكتلندا علي بحر الشمال بإقليم جرامبيان Grampian علي بعد ١٩٠ كم شمال شرق مدينة إدنبره علي مصب نهر دي Dee للتفاصيل أنظر :

Bouillet, M, N., op. cit, p.6; Mevel, Jean-Pierre., & Duchemin, V., Dictionnaire Hachette, Paris 2003, p.3.

(^{٢٦}) APS., ii, 84.

(^{٢٧}) تقع إدنبره أو إدمبره عاصمة أسكتلندا علي ضفة أنبره وسط اقليم لوثيان علي بعد ٧١٠ كم في أقصى الجنوب الشرقي لاسكتلندا لإقليم للوندرز Londres ويقطنها ١٩٠ ألف نسمة. للتفاصيل أنظر :

Bouillet, M, N., Op. cit, p.584; Mevel, Jean-Pierre., & Duchemin, V., Op. cit, p.515.

(^{٢٨}) تقع مدينة بيرث Perth بإسكتلندا علي خليج طاي Tay وعلي بعد ٦٠ كم شمال غرب إدنبره ودندي Dandy ويقطنها ٢٤ ألف نسمة للتفاصيل أنظر :

Bouillet, M, N., Op. cit, p.1466; Mevel, Jean-Pierre., & Duchemin, V., Op. cit, p.1229.

(^{٢٩}) تسمى أيضا ستريفلنج Striveling، وهي مدينة اسكتلندية تقع علي شاطئ نفس الاسم علي مدينة فورث Forth في مقاطعة لولاندرز Lowlands بوسط أسكتلندا وتبعد عن إدنبره ٥٥ كم شمال شرق إدنبره ويقطنها ٨١ ألف و ٣٠٠ نسمة للتفاصيل أنظر :

Bouillet, M, N., Op. cit, p.1808; Mevel, Jean-Pierre., & Duchemin, V., Op. cit, p.1583.

(^{٣٠}) ميناء ومدينة اسكتلندية يقع علي خليج Tay، وتبعد شمال شرق إدنبره بنحو ٥٤ كم ومركز صناعي هام . للتفاصيل أنظر :

Bouillet, M, N., Op. cit, p.567; Mevel, Jean-Pierre., & Duchemin, Op. cit, p.500.

(^{٣١}) توجد بمقاطعة لوثيان الغربية Lothian بأسكتلندا وعلي بعد ٢٦ كم غرب إدنبره، ويقطنها من ٢٥ و ٢٧ ألف وخمسمائة نسمة، وتوجد داخل خليج مدينة فورث Forth للتفاصيل أنظر :

Bouillet, M, N., Op. cit, p.1099.

(^{٣٢}) توجد في وسط أسكتلندا علي بعد ٢٢ كم شمال غرب إدنبره وقد أسس مالcolm الثالث (١٠٥٨-١٠٩٣م) بها ديرا بندكتيا عام ١٠٧٠م وكانت هذه المدينة مقرا لإقامة الملوك الاسكتلنديين، وبها مقر البرلمان الاسكتلندي منذ القرن الحادي عشر الميلادي للتفاصيل انظر:

Ibid, p.567.

(^{٣٣}) تبعد مدينة انفيرنيس الاسكتلندية مسافة ١٣٣ كم شمال غرب أبردين ، ويقطنها حوالي مائتي ألف نسمة ، وهي ميناء صناعي هام للمنتجات القطنية والصوفية ويتميز بالنشاط الاقتصادي للتفاصيل أنظر :

Ibid, p.925.

(^{٣٤}) تقع مدينة بيرويك في أقصى الشمال الغربي لاسكتلندا وعلي بعد ٢٠ ميلا من الشمال الشرقي لإدنبره داخل أقاليم هادلنجتون Hadlington و روكسبورج Roxburgh وإدنبره Edimbourg و سيلكيرك Selkirk ويقطنها ٣٤ ألف و ٧٨٠ نسمة ويجب أن نفرق بينها وبين بيرويك المدينة والميناء الإنجليزي (نورثمبرلاند Northumberland) التي تقع علي بعد ٩٠ كم من جنوب شرق إدنبره. للتفاصيل أنظر :

Ibid, p.225.

(^{٣٥}) حكم الملك الاسكتلندي روبرت الأول أو روبرت بروس Robert Bruce أسكتلندا من ١٣٠٦ حتي وفاته في ١٣٢٩ م، ويعد روبرت واحداً من أشهر المحاربين في جيله لما أبلاه من شجاعة وانتصارات ولأنه قاد بلده أسكتلندا خلال الحرب الأولى للاستقلال ضد إنجلترا، وقد قاتل بنجاح خلال فترة حكمه لاستعادة وطنه كدولة مستقلة، واليوم ينظر إليه بمزيد من الاحترام كبطل قومي. للتفاصيل أنظر :

Barrell, A, D, M., Medieval Scotland, pp.113-126; Penman, M, A., Robert Bruce's bones : Reputations politics and identities in Nineteenth century Scotland, IRSS 34 (2009), pp.1-68.

(³⁶) كانت معركة بانوكبيرن علامة بارزة في التاريخ الاسكتلندي لأنها كانت خطوة مهمة جدا في الحرب التي استمرت أربعة عشر عاما بين أسكتلندا وإنجلترا، وكانت المعركة في ٢٣ و ٢٤ من يونيو ١٣١٤م وانتصر فيها جيش الملك الاسكتلندي روبرت بروس علي جيش الملك الإنجليزي إدوارد الثاني Edward II (١٣٠٧-١٣٢٧م) ملك إنجلترا في المرحلة الأولى من حرب الاستقلال الاسكتلندية عن إنجلترا هُزم الجيش الإنجليزي في معركة ضارية أسفرت عن مقتل العديد من القادة البارزين، وكان ذلك النصر ضد الإنجليزي في بانوكبيرن هو الأكثر شهرة في التاريخ الاسكتلندي، ولعدة قرون تم تخليد المعركة في العمارة والفن ، للتفاصيل أنظر :

White, R., A History of the battle of Bannockburn fought A.D 1314, Notices of the principal warriors who engaged in that conflict, Edinburgh 1871, pp.1-134.
(³⁷) أصبح ديفيد الثاني ملكا لإسكتلندا عقب وفاة والده روبرت الأول (١٣٠٦-١٣٢٩) وكان ديفيد الابن الوحيد للملك كما انه تزوج في ١٧ يوليو ١٣٢٨ من جوان Joan ابنة إدوارد الثاني ملك إنجلترا (١٣٠٧-١٣٢٧) وقرينته ايزابيلا ابنة الملك الفرنسي فيليب الرابع Philip IV of France (١٢٨٥-١٣١٤). بعد هزيمة قواته أمام الإنجليزي في هاليدون هيل Halidon Hill في يوليو ١٣٣٣م أثناء الحرب الثانية من حرب الاستقلال الاسكتلندية، هرب ديفيد وزوجته إلى فرنسا، ولم يعد إلا في ٢ يونيو ١٣٤١م بعد أن اشتدت شوكة أنصاره. وفي عام ١٣٤٦، غزا ديفيد إنجلترا لصالح فرنسا، لكنه هُزم وأسر، واقتيد إلى برج لندن، وظل ديفيد أسيراً في إنجلترا لمدة أحد عشر عاماً، لم يتم الإفراج عنه حتى تم الاتفاق على دفع جزية سنوية لصالح إنجلترا. توفي ديفيد الثاني فجأة في ٢٢ فبراير ١٣٧١، وخلفه ابن أخيه روبرت الثاني (١٣٧١-١٣٩٠). للتفاصيل أنظر :

Carruthers,R,J.,The History of Scotland, from the Earliest Period of the Scottish Monarchy, vol.II,pp.278-335.

(³⁸)APS ii 238, c.3.

(³⁹) Innes, C., Lectures on Scotch Legal Antiquities, Edinburgh,1872, p.111.

(⁴⁰)APS,ii,103,c.2.

(⁴¹)APS,ii,233,c.11.

(⁴²)APS,ii,c.11.

(⁴³)APS,ii,90,c.1.

(⁴⁴) Murray, A.L., 'Exchequer and Crown Revenue 1437-1542,(Edinburgh, PhD, 1961), p.323.App.87, No.21d.

(٤٥)تعني كلمة الايرل Earl عضو في طبقة النبلاء، وهو لقب أنجلوسكسوني في الأصل علي غرار كلمة جارل Jarl الاسكندنافية ويعني زعيم واستعويض عنه في العصور الوسطي بالدوق، وفي اسكتلندا يعادل مفهوم المورمير Mormaer بمعنى حاكم إقليم او مقاطعة للتفاصيل أنظر :

<https://en.wikipedia.org/wiki/Earl>.

(⁴⁶)Balfour-Milville, E.W.N., James I King of Scots (London, 1936), p.233.

(⁴⁷)Dickinson,W.C., Scotland from the Earliest times to 1603,revised and edited by Duncan, A.A.M., Oxford University Press (1977), pp.187- 8.

(⁴⁸)APS,ii,245,c.39.

(⁴⁹)APS,ii,15,c.2.

وأنظر الملحق الأول في نهاية هذه الورقة البحثية ص ٢٤ .

(⁵⁰)Duncan A.A.N., James I ,1424-1437, p. 13.

(⁵¹)APS,ii,9,c.

(52) Madden ,C., The Finances of the Scottish Crown in the Later Middle Ages Glasgow,1975,p.42.

(53) Madden,C.,Op.cit,p.43.

(54) APS,ii,31.

(55)APS.,ii,42,c.1.

(56)APS,ii,179.

(57)APS,ii,376,c.34.

(٥٨) كان أول برلمان في عهد جيمس الأول نشطا غير عاديا وذلك من نواح كثيرة. ابتداءً من ٢٦ مايو ١٤٢٤، بعد خمسة أيام فقط من تتويج الملك، كان هذا أول حدث يمثل فيه البرلمان مجتمع منذ عام ١٤٠٦. كان الحضور كبيراً "، وأعمال البرلمان الموجودة تعكس أجواء بداية جديدة لكل من ملكية ستيوارت ومؤسسة البرلمان بطريقة تعكس البرلمانات اللاحقة، وهذا يتضح في سجلات الديباجة والمضبطة التي جمعها البرلمان. بالتأكيد التقى جيمس باستجابة أكثر إيجابية من البرلمان عما كانت عليه في وقت لاحق سنوات، ولكن يبدو أن هذا كان نتيجة لحماس حقيقي لتجديد شباب الملكية في شراكة مع الفئات البرلمانية للتفاصيل أنظر :

APS,ii,C.11&12.

(59) APS,ii,4,c.10.

(60) Duncan A.A.N., James I 1424-1437, University of Glasgow 1976, p.6.

(61) APS,ii, 6, c.27.

(62) APS, ii, 9, c.8.

(63) APS, ii, 15, c.2.

(64) APS, ii, 103, c.2.

(65) APS, ii, 199-211.

(66) APS, ii, 212-3.

(67) APS, ii, 213-5.

(68) APS. , ii, 216-223.

(69) APS. , ii, 223-228.

(70) APS ii, 229-230.

(71) APS, ii, 231.

(72) APS, ii, 231-7.

(73) APS. ii, 237.

(74) APS, ii, 237-8.

(75) APS, ii, 239-254.

(76) APS, ii, 255-267.

(77) APS, ii, 267-8.

(78) APS, ii, 207, c.2.

(79) APS, ii, 219, c.6.

(80) APS, ii, 224, c.4.

(81) APS, ii, 230, c.1.

(82) APS, ii, 233, c.11.

(83) Ibid.

(٨٤) فيما يتعلق بالزواج الملكي من أمثله زواج ابنة جيمس الأول ملك اسكتلندا مارجريت من ولي العهد الفرنسي لويس ابن شارل السابع ملك فرنسا Charles VII of France (١٤٢٢-١٤٦١ م) للتفاصيل أنظر :

Tytler, P, F., The History of Scotland, Vol.III, From the accession of Alexander III to the Edinburgh 1866, pp.201-203.

(85) RPS 1431/10/2.

(٨٦) كانت ماري من جيلدرز زوجة جيمس الثاني ملك أسكتلندا (١٤٣٧-١٤٦٠) وقد بقيت وصية لعرش أسكتلندا من ١٤٦٠ وحتى ١٤٦٣ وكانت وصية علي ابنها جيمس الثالث حتي ماتت بعد وصايتها بثلاث سنوات، وهي ابنة أرنولد دوق جيلدرز انظر:

Auchinleck Chronicle, in McGladdery, James II, f.12, pp.160-73.

(87)APS ii 9, c.8; RPS,1426/11.

(88)APS ii 230, c.1;RPS, 1492/2/7.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر :

- The Acts of the Parliaments of Scotland, ed. T. Thomson and. C. Innes,4Vols. (Edinburgh, 1814–75) repr. Edinburgh 1908.
- The Auchinleck Chronicle ane Schort Neioriale of the Scottish Corniklis for Addicioun, ed. T. Thomson (Edinburgh, 1819/1877).
- Chronicon Jacobi Primi Regis Scottorum in the life and death of king James the first of Scotland, ed Stevenson, J., Edinburgh 1837.
- The Records of the Parliaments of Scotland to 1707, K.M. Brown et al eds (St Andrews, 2007–2019).
- Lindsay of Pitscottie,.R., The Historie and Chronicles of Scotland, 3 vols. (STS, 1899–1911).

ثانياً : المراجع

- Amanda G. Beam., The Political Ambitions and Influences of the Baffiol Dynasty, c. 1210 – 1364, University of Stilling 2005.
- Balfour–Milville, E.W.N., James I King of Scots (London, 1936).
- Barrell, A,D,M.,Medieval Scotland, Cambridge 2002.
- Bouillet, M,N., Dictionnaire universel d'histoire et de géographie,Paris 1878 .
- Carruthers,R,J., The History of Scotland, from the Earliest Period of the Scottish Monarchy ,Vol.II, Edinburgh 1826.
- Dickinson, W.C., Scotland from the Earliest times to 1603, revised and edited by Duncan, A.A.M., Oxford University Press (1977).

- Duncan A.A.N., James I 1424–1437, University of Glasgow 1976.
- Ewan, E.L., The Burgesses of fourteenth –century Scotland –A social history, university of Edinburgh 1984.
- Innes, C., Scotland in the middle ages, Edinburgh 1860.
- Innes, C., Lectures on Scotch Legal Antiquities, Edinburgh, 1872.
- Kelleher, R., Kings and Coins in Fitzwilliam Museum, Cambridge Medieval England –The Long Cross 14th Century Part 1: Edward I, UK 2014,
- Lang, A., A Short History of Scotland, UK 2005.
- Leasley, J., The History of Scotland from the death of king James I. in the year MCCCC.XXXVI, to the year M.D.LXI., Edinburgh M.DCCC.XXX.
- Madden, C., The Finances of the Scottish Crown in the Later Middle Ages Glasgow, 1975).
- McQueen, A.A.B., The origins and development of the Scottish Parliament, 1249–1329, University of St. Andrews, 2002.
- McQueen, A.A.B., Scots law under Alexander III in the book of Scotland in the Reign of Alexander III 1249–1286, August 2018.
- Mevel, Jean–Pierre., & Duchemin, V., Dictionnaire Hachette, Paris 2003.
- Morris, M., A Great and Terrible King " Edward I and the forging of Britain , London 2009.
- Murray, A.L., 'Exchequer and Crown Revenue 1437–1542, (Edinburgh, PhD, 1961)
- Paul, J, B., Accounts of the lord high treasurer of Scotland, Vol. IV. A . D. 1507—1513 Edinburgh 1902.

- Penman, M,A.,Robert Bruce 's bones : Reputations politics and identities in Nineteenth century Scotland, IRSS 34 (2009).
- Piscottie,R,N., THE Historie and Cronicles of Scotland From the Slauchter of King James the F32irst To the Ane thousande fyve hundreith thrie scoir fyftein zeir, 2Vols.Edinburgh & London 1911.
- Rait,R,R.,The Scottish Parliament before The Union of the Crowns, Glasgow & London 1901.
- Stevenson, K., Contesting Chivalry: James II and the control of chivalric culture in the 1450s, in JMH 33 (2007).
- Tytler, P, F., The history of Scotland from the accession of Alexander III to the union, Vol. III, Edinburgh 1866.
- White, R., A History of the battle of Bannocburn fought A.D 1314, Notices of the principal warriors who engaged in that conflict, Edinburgh 1871.
- Wilkie, J., The Book of Hours of James IV, King of Scots The Symbol of a Watershed in Scotland's History.

ثالثاً: الدوريات والمقالات :

- DUNCAN, A.A.M., 'Councils General, 1404-1423 SHR t, xxxv,(1956).
- DUNCAN, A.A.M., Early parliaments in Scotland', SHR, t.xlv., 1966).
- Penman, M,A.,Robert Bruce 's bones : Reputations politics and identities in Nineteenth century Scotland, IRSS 34 (2009).

رابعاً: الرسائل العلمية :

- محمد مرسي عبدالله (٢٠١٥): تاريخ أسكتلندا السياسي (١٣٢٨ - ١٤٦٠م)، (رسالة دكتوراه غير منشورة - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا).

خامساً: مواقع انترنت اعتمد عليها الباحث :

- www.archive.org
- [https://www.britannica.com/place/St-Andrews-Scotland;](https://www.britannica.com/place/St-Andrews-Scotland)
- [Wikipedia/En.](http://Wikipedia/En)

د. يوسف سمير كامل = الضرائب وتأثيرها على الصراع السياسي



**Minia University
Faculty of Arts
History Department**

Journal of History and the Future

No. (66)

January 2020